الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت -

ملحقة قصر الشلالة

الدبلوماسية الاقتصادية وأثرها على التنمية

مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون إداري

إعداد الطلبة :

- مصاد رابح
- جمعي مراد

إشراف الأستاذ:

د. جباري العيد

لجنة المناقشة		
الدكتور : قعموسي هواري	أستاذ محاضر – أ–	رئيسا
الدكتور : جباري العيد	أستاذ محاضر – أ –	مشرفا و مقررا
الدكتور : مجادي نعيمة	أستاذ محاضر – أ–	مناقشا
الدكتور : بوشيبة طاهر	أستاذ مساعد – أ–	مناقشا

السنة الجامعية

2022/2021

شكر وعرفان

نحمد الله ونشكره شكرا جزيلا على نعمته بأن أنعم علينا بالعلم ووفقنا

في دراستنا وإتمام إعداد مذكرتنا

فيا ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

من لم يشكر لم يشكر الله

نتقدم بشكرنا الجزيل وعرفانا إلى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف

" الدكتور جباري العيد "

الذي أضاء لي طريقي بعلمه و أنار لي طريقي بعقله

ولا يسعنا في هذا الإطار إلا التقدم بأحر معاني الشكر ولامتنان لكل من الأساتذة الذين درسوني وأصحاب الفضل علي، إلى كل من علمني ولو حرفا واخص بالذكر الأستاذ

" قعموسي هواري "

والشكر الخالص لجميع الأسرة الإدارية القائمة على تسيير شؤون الطلبة بملحقة قصر الشلالة تيارت وزملاء الدراسة

والى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

الإهداء

اهـدي هـذا الـعـمل

إلى من حملتني وهنا على وهن ووضعتني كرها، إلى الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها و أمدها بوافر الصحة والعافية

إلى من سهر على تربيتي و تأديبي، من شقي ليوفر، وتعب ليريح، و آثر على نفسه ليمنح، " والدي العزيز "

إلى إخوتي الأعزاء

إلى من كانوا وسيظلون نور دربي ونبراس حياتي،

إلى جميع الأصدقاء

مقدمة

مـــــــــقـــــــــدمـــــــــة

يعد الجانب الاقتصادي للعلاقات الدولية محورا هاما ورئيسيا في بنيان هذه العلاقات ،فالبشرية منذ مراحلها المبكرة وعندما تمثلت خليتها الأولى بأضيق صيغ التجمعات البشرية كالقبيلة أو المدينة إلى أن وصلت إلى ما عليه الآن من تطور وتنظيم وهي تبحث عن وسيلة للفصل فيما بينها وإنشاء هذه العلاقات كما أن المركز الذي احتلته العلاقات الاقتصادية جعل منها انعكاسا هاما لمواقف دولية معينة فيترافق الانفتاح أو الانفراج اللذان تشهدهما العلاقات الدولية بازدهار النشاط الدبلوماسي الاقتصادي في حين أن أي تعثر في العلاقات الدولية الاقتصادية ينعكس على ركود هذا النشاط أو على الأقل انخفاض فاعليته.

كما أن التطور في العلاقات الدولية قد تركت أثرها على الساحة الدولية ولاسيما من حيث أشخاص القانون الدولي حيث اعتبرت المنظمات الدولية شخصا من أشخاص القانون الدولي بالاظافة إلى الدول وبالتالي أصبح من حق المنظمات الدولية القيام بالنشاط الدبلوماسي بعد أن كان حكرا على الدول فقط وهو ما أدى إلى تطور النشاط الدبلوماسي بشكل عام كما أن قيام المنظمات الاقتصادية المتخصصة أدى إلى ازدهار النشاط الدبلوماسي الاقتصادي بشكل كبير وقد شهد القانون الدولي المعاصر في الآونة الأخيرة تطورا متشعب الأبعاد امتد إلى نواح عديدة منها الميدان الاقتصادي وأصبح القانون الاقتصادي الدولي تعبيرا عن فرع خاص من مجرى عام فجاءه القانون الاقتصادي الدولي تعبيرا عن مصلحة إنسانية مشتركة وشاملة متسما بطابع المرونة والتطور ليلبي الحاجات الدولية المتجددة

ونجد أن الدول قد علقت أمالا عريضة على تعاونها الاقتصادي حيث سعت سعيها لتطوير العلاقات الاقتصادية فيما بينها لتحقيق أمرين هامين أولهما إنهاء حالة الحروب والصراع وغلبت الطابع العسكري على علاقتها وثانيهما تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي فقد نهجت في مضمار العلاقات الاقتصادية سلوك التنافس والصراع من جهة وسلوك

التكامل والتعاون من جهة أخرى ودافعها في كلتا الحالتين مصلحتها في تحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية ولقد لجأت الدول إلى تطبيق وسائل وأدوات دبلوماسية سعيا منها إلى تحقيق أهدافها وهي تحقيق التنمية الاقتصادية، وجعلت منها هدفا تسعى إليه من خلال العمل علي الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية في شتى الأصعدة، وذلك حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، وإن أبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هي إحداث تغيير جذري في المجتمع يقضي به علي مسببات التخلف و الفقر.

إشكالية الدراسة:

وعليه نظرا لأهمية هذا الموضوع ، تطرقنا إلى طرح بعض التساؤلات الخاصة بالدبلوماسية الاقتصادية والآثار التي يترتب عليها على المستوى الوطني والدولي فقد قام المشرع الجزائري بتنظيمها بموجب تشريعات الوظيفة العمومية المتعاقبة موضحا على وجه الخصوص طبيعتها وشروط الإستفادة منها وكان طرحنا للإشكالية كالتالي :

ما هي الدبلوماسية الاقتصادية وما هو أثرها على التنمية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا إلى تقسيم موضوع بحثنا إلى فصلين، تناولنا الإطار المفاهيمي للتنمية والدبلوماسية الاقتصادية (الفصل الأول) ، وأدوات وصور تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على التنمية (الفصل الثاني)

أسباب إختيار الموضوع ::

الأسباب الموضوعية:

دراسة الدبلوماسية الاقتصادية و تحديد دورها في العلاقات الاقتصادية والسياسية، بين الدول المتقدمة و النامية وتعزيز التنمية في صالح جميع الدول، وفي الوقت نفسه تقضي على تطلعات الدول المتقدمة التي تسعى لاحتكار مزايا العولمة والنهوض الاقتصادي

بتنشيط الدبلوماسية الاقتصادية، أي خلق صورة إيجابية للدول المختلفة، وذلك من خلال السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر اللذين يشكلان عاملا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الأسباب الذاتية

الرغبة الشخصية في دراسة الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها تندرج ضمن الدراسات الدبلوماسية والتي تعتبر حقل من حقول العلاقات الدولية، مع الطموح لتحقيق التنمية الشاملة والوصول إلى دراسات عليا.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في تحديد العلاقات السياسية والاقتصادية بين مختلف الدول و مختلف البنيات الاقتصادية، من أجل تعزيز المكاسب الاقتصادية لكلا الطرفين. ويرتبط هذا الموضوع بالدبلوماسية الاقتصادية و علاقاتها بالاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية لضفة الجنوبية، و كيف تعاملا الطرفين مع الشراكة التي تعرف بالشراكة الأورو متوسطية مع الدول الجزائر، تونس والمغرب في إطار الدبلوماسية الاقتصادية، وكيف تعاملت الدول المغاربية الثلاثة مع الدبلوماسية الاقتصادية و طريقة التأثر و كيفية العمل بها، و التحديات السياسية والاقتصادية على الصعيد الداخلي و الخارجي للدول الضفة الجنوبية المتوسطية في مجالات الدبلوماسية الاقتصادية، بالإضافة إلى سعي الاتحاد الأوروبي لتحقيق التعاون الاقتصادي و إنشاء منطقة التبادل التجاري مع دول الضفة الجنوبية المتوسطية في إطار الدبلوماسية الاقتصادية. وبالتالي ضمان الأمن و الاستقرار السياسي و الاقتصادي لكلا الأطراف و القدرة على إنشاء الآليات الاقتصادية بغية القدرة التنافسية في الدخول لمضمار الاقتصادي العالمي

أهداف الدراسة:

تعد العلاقات الدولية مجموعة من الأنشطة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية، فهي تعمل لكسب العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول، ومن بين هذه المكاسب هي الدبلوماسية الاقتصادية والتي بدورها تقوم على إبراز العمل الاقتصادي لأي دولة على الصعيد الداخلي أو الخارجي، و تسعى لربط بين الاستراتيجيات التنمية و المصالح الاقتصادية، وتقوم أيضا على توضيح العلاقات بين طرفين سواء ذو الكفاءة وغير كفاءة في التعاونات السياسية والتعاونات الاقتصادية، تسعى الدبلوماسية الاقتصادية للتعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية و محاربة الجرائم الاقتصادية

المنهج المتبع في الدراسة

المنهج الوصفي و الذي يعتمد على دراسة الدبلوماسية الاقتصادية كما توجد في الواقع من خلال وصفها وصفا دقيقا.

وهذا المنهج يصف نشاط الدبلوماسية الاقتصادية والآثار المترتبة عليها من ناحية التنمية الاقتصادية والواقع الاقتصادي للبلد و العلاقات التي تجمعه مع الدول المتقدمة

خطة الموضوع

سنتناول في الفصل الأول "الإطار المفاهيمي للتنمية والدبلوماسية الاقتصادية" وفيه مبحثين، ففي المبحث الأول تناولنا " الجوانب الاصطلاحية للتنمية " والذي سنتطرق فيه إلى مفهوم التنمية (المطلب الأول) والذي يحتوي على الاتجاهات النظرية للتنمية (الفرع الأول) وتعريفات التنمية (الفرع الثاني) ومراحل تطور مفهوم التنمية (الفرع الثالث)

وتطرقنا إلى أقسام التنمية وأنواعها (المطلب الثاني) والذي يتضمن، التنمية الاقتصادية (الفرع الأول)، التنمية الاجتماعية (الفرع الثاني) والتنمية السياسية (الفرع الثالث)

والمبحث الثاني تناولنا (الجوانب الاصطلاحية للدبلوماسية الاقتصادية) والذي سنتطرق فيه إلى مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية (المطلب الأول) والذي يحتوي على التعريف بالدبلوماسية الاقتصادية (الفرع الأول) والدبلوماسية الاقتصادية والمفاهيم الدولية(الفرع الثاني) وأهمية وأهداف الدبلوماسية الاقتصادية (الفرع الثالث)

وتناولنا الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية (المطلب الثاني) والذي يحتوي على واقع الاقتصاد الجزائري (الفرع الأول) وتطور الاقتصاد الجزائري (الفرع الثاني)

و تناولنا في الفصل الثاني " أدوات وصور تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على التنمية "

وفيه مبحثين ففي المبحث الأول تناولنا " أدوات تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على التنمية " والذي سنتطرق فيه إلى الأدوات الاقتصادية (المطلب الأول) والذي يحتوي على المفاوضة الاقتصادية (الفرع الأول) الاندماج أو التكامل الاقتصادي (الفرع الثاني) التعاون الاقتصادي والاتفاقيات الدولية (الفرع الثالث)

و تطرقنا إلى الأدوات التجارية (المطلب الثاني) والذي يتضمن، نظام التعريفة الجمركية Tarifs (الفرع الأول)، و نظام الحصص Quotas (الفرع الثاني) و نظام الإعانات Subsidies (الفرع الثالث)

والمبحث الثاني تناولنا (صور تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على التنمية) والذي سنتطرق فيه على المستوى الداخلي (المطلب الأول) والذي يحتوي على التعريف بالدبلوماسية الاقتصادية (الفرع الأول) والدبلوماسية الاقتصادية والمفاهيم الدولية

(الفرع الثاني) وأهمية وأهداف الدبلوماسية الاقتصادية (الفرع الثالث)

وتطرقنا فيه على المستوى الخارجي (المطلب الثاني) والذي يتضمن، تشجيع الصادرات وجلب الاستثمارات (الفرع الأول)، وتحرير الاقتصاد الوطني (الفرع الثاني) و تعزيز وتحسين العلاقات الدولية (الفرع الثالث)

خطة البحث

الـــفـــصـــل الأول: الإطـــار الـــمـــفـــاهـيـمـي للـتـنـمـيـة والـدبـلـومـاسـيـة الاقـتـصـادية

الـــمـبـــحـث الأول: الجـــوانـــب الاصـطـلاحـيـة للـتـنـمـيـة

المطلب الأول: مفهوم التنمية

– الفرع الأول : الاتجاهات النظرية للتنمية

– الفرع الثاني : تعريف التنمية

– الفرع الثالث : مراحل تطور مفهوم التنمية

المطلب الثاني: أقسام التنمية وأنواعها

– الفرع الأول : التنمية الاقتصادية

– الفرع الثاني : التنمية الاجتماعية

– الفرع الثالث : التنمية السياسية

الـمـبـحـث الـثـانـي: الجـوانـب الاصـطـلاحـيـة للدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

– الفرع الأول : التعريف بالدبلوماسية الاقتصادية

– الفرع الثاني : الدبلوماسية الاقتصادية والمفاهيم الدولية

– الفرع الثالث : أهمية وأهداف الدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

– الفرع الأول : واقع الاقتصاد الجزائري

– الفرع الثاني : تطور الاقتصاد الجزائري

الـفـصـل الـثـانـي: أدوات وصـور تـأثـيـر الـدبـلـومـاسـيـة الاقـتـصـاديـة عـلـى الـتـنـمـيـة

الـمـبـــــحث الأول: أدوات تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على التنمية

المطلب الأول: الأدوات الاقـتـصـاديـة

– الفرع الأول : المفاوضة الاقتصادية

– الفرع الثاني : الاندماج أو التكامل الاقتصادي

– الفرع الثالث : التعاون الاقتصادي والاتفاقيات الدولية

المطلب الثاني: الأدوات الـتـجـاريـــة

– الفرع الأول : نظام التعريفة الجمركية Tarifs

– الفرع الثاني : نظام الحصص Quotas

– الفرع الثالث : نظام الإعانات Subsidies

الـمـبـحـــث الـثـانـي: صور تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على التنمية

المطلب الأول : على المستوى الداخلي

– الفرع الأول : تحسين المستوى المعيشي

– الفرع الثاني : زيادة الدخل القومي

– الفرع الثالث : تحسين النمو الاجتماعي والثقافي

المطلب الثاني: على المستوى الخارجي

– الفرع الأول تشجيع الصادرات و جلب الاستثمارات الأجنبية

– الفرع الثاني : تحرير الاقتصاد الوطني

– الفرع الثالث: تعزيز وتحسين العلاقات الدولي

الـــفـصـــل الأول:

الإطار المفاهيمي للتنمية والدبلوماسية الاقتصادية

مقدمة الفصل الأول

تتزايد احتياجات البشر وتتنوع أنماطها في ظل التطورات المتسارعة التي يمر بها العالم الآن، كما تفرض التغيرات المجتمعية، والطموحات العالية لدى مختلف الشرائح الاجتماعية ضغوطا كبيرة على الحكومات من أجل توفير الحد الأدنى الضروري من الاحتياجات الأساسية للسكان؛ حتى تضمن قدرا من الاستقرار والسلم الاجتماعي تضمن من خلالها وضع خطط جيدة ومتكاملة للتنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة. إذ أن التنمية تبدأ استجابة لوجود احتياجات غير مشبعة لدى أفراد المجتمع، في محاولة لإشباع تلك الاحتياجات، ويتطلب ذلك اللجوء إلى أفراد المجتمع لترتيب احتياجاتهم غير المشبعة حسب أولوياتهم .

لذا سعى الإنسان خلال القرون الماضية إلى توفير أكبر قدر ممكن من الرفاهية المادية لتلبية حاجاته، فحقق مستويات عليا من التطور التكنولوجي والمادي، إلا أنه وجد أن التنمية التي سعا إلى تحقيقها بكل الوسائل لن تتحقق إلا به، ولهذا فإنه بعد ما كان الاقتصاد وقيمه المادية على رأس الاهتمامات لوقت طويل،أصبح الإنسان هو مركز الاهتمام مع صدور أول تقرير للأمم المتحدة عن التنمية البشرية سنة 1990 ،وبهذا أدركت الكثير من الدول ومن بينهم الجزائر أهمية الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره المحور الرئيسي في عملية التنمية.

ولقد كانت اهتمامات التنمية في كل الدول في بادئ الأمر هي تحقيق التنمية الاقتصادية، وجعلت منها هدفا تسعى إليه من خلال العمل علي الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية في شتى الأصعدة، وذلك حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، وإن أبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هي إحداث تغيير جذري في المجتمع يقضي به علي مسببات التخلف و الفقر.

المبحث الأول: الجوانب الاصطلاحية للتنمية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة بما يسمى بعملية التنمية ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال في الستينيات من هذا القرن في أسيا وإفريقيا بصورة جلية .وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم .

المطلب الأول: مفهوم التنمية

تعتبر التنمية عملية تغيير شاملة، فهي موجهة ومعقدة، وتضم كافة جوانب الحياة بكل تعقيداتها وتراكماتها، كما تستهدف إحداث تغييرات بنائية ووظيفية في المجتمع، ولتحقق اكبر قدر من الرفاهية للإنسان.[1]

فالتنمية، في محصلتها النهائية، وسيلة وليست غاية، هي وسيلة نحو الارتفاع بمستوى الإنسان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي.[2]

وهناك من علماء الاجتماع من يرى بأن مفهوم التنمية هي تغير اجتماعي، لكن التنمية هي عملية مقصودة من خلال سياسات محددة تشرف عليها هيئات قومية رسمية مع هيئات محلية بهدف إيجاد نظم أو قوى اجتماعية جديدة توجهها وتنشطها وتهيئ الظروف لذلك لتحقيق هذا التغير.[3]

---

[1]– العابد ميهوب، " **مفهوم التنمية في فكر مالك بن نبي** " ، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر، العدد02 جوان 2012 ، ص 141

[2]– غازي عبد الرحمان القصيبي ، **التنمية الأسئلة الكبرى** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، 1992 ، ص 24

[3]– معمري بن عيسى ، " **التنمية تطور مفهومها واهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية** "، مجلة أبحاث ، العدد05 ، جامعة الاغواط ، 2018، ص 55

وعرفت التنمية بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن.وبمعنى أن عملية التنمية تتضمن عددا من المراحل المتتابعة التي يتعين على كل الدول النامية أن تمر بها، وهي نفس المراحل التي مرت بها الدول المتقدمة في رحلتها من الركود إلى التقدم.[1]

وتعد قضية التنمية احد القضايا الرئيسية التي تحتل مكانة هامة على المستويين العالمي والوطني ،وخير دليل على ذلك الكم الهائل من الدراسات والبحوث والمقالات التي تنشر في جميع أنحاء العالم في هذا الشأن بهدف فهم مشكلة التنمية والتخلف وكيفية مواجهتها مواجهة علمية حقيقية ،ولذا كان من الطبيعي أن تتعدد الاتجاهات النظرية التي تحاول التصدي لهذه المشكلة ،ومن هنا يجد الباحثين بعض الصعوبات في تصنيف هذه النظريات ،لان هذه النظريات تنطلق في الغالب من قضايا متباينة .[2]

الفرع الأول: الاتجاهات النظرية للتنمية

إن الظواهر الاجتماعية والسياسية عامة، تعتبر ظواهر حركية متعددة المتغيرات، وبالتالي فان النظريات والمراحل الدالة على التنمية اتسمت بالعمومية والتعقيد وتعدد الأبعاد. كما أن النظريات تعتبر نتاجا لخبرة اجتماعية مشتركة،إضافة إلى أن النظريات والمناهج ليست جامدة أو ثابتة بل أنها في حالة تغير مستمر مع تغير الظروف والبيئات التي أنتجتها، وبالتالي فقد تتلاشى نظريات ومداخل منهجية ،لتظهر أخرى جديدة تؤدي وظيفتها، كما وان تحاليل هذه الأخيرة تتخذ معاني مختلفة من حقبة إلى أخرى ،ومن بيئة اجتماعية وثقافية إلى أخرى .[3]

---

[1]– إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير : دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها** . الطبعة 1، القاهرة ، دار الشروق ، 2000 ، ص 14

[2]– ليلى لعجال ، **(واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص الديمقراطية و الرشادة ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية" جامعة قسنطينة 2009– 2010، ص10

[3]– ليلى لعجال ، نفس المرجع ، ص 10

أولا: الماركسية والتنمية

اعتمدت الفلسفة الماركسية على المادة واعتبرتها محركا رئيسيا لحركية المجتمعات البشرية إن الحقيقة التاريخية عند الماركسية هي إنتاج وسائل إشباع الحاجات الأساسية للإنسان وان البناء الاقتصادي هو الذي يحقق إشباع هذه الحاجات ، وان البناء الفوقي للمجتمع لا يتحقق إلا على الأساس الاقتصادي.[1]

ثانيا: نظريّة مراحل النمو

يعتبر الإقتصادي الأمريكي W.W.Rostowهو صاحب هذه النظرية والذي عبر عنها في كتابه المعنون ب The Stages of Economic Growth ، والذي أكد فيه على أن الدول المتقدمة مرت بخمسة مراحل أساسية أن المجتمعات تسير نحو الاستهلاك الواسع،

تتمثل هذه المراحل في[2]:

– مرحلة المجتمع التقليدي وتتميز ب : مجتمعات هذه المرحلة زراعية وعلاقاتها عائلية ومالك الأرض هو صاحب السلطة.

–مرحلة التهيؤ للانطلاق وتتميز ب: جاهزية المجتمع للاستفادة من حديث العلم وظهور الصناعات الحديثة والبنوك وظهور رجال الأعمال كقوة صناعية وتغير قيم الأفراد من الانتماء إلى الأداء وزيادة الإنتاج الزراعي والصناعات الإستراتيجية.

– مرحلة الإنطلاق وتتميز ب : السيطرة على معوقات النمو التقليدية وتراكم رأس المال والنمو السريع للصناعات الزراعية ووجود قوى سياسية تؤثر في البنى التقليدية وزيادة معدلات الاستثمار والإدخار وزيادة فئة العاملين في الصناعة واتساع المناطق الحضرية وانتشارهـا.

[1]– معمري بن عيسى ، المرجع السابق ، ص 60

[2]- معمري بن عيسى، نفس المرجع ، ص 61-62

– مرحلة النضج وتتميز ب : زيادة الإنتاج بنسبة أسرع من زيادة السكان وارتفاع الدخل الوطني تطور الصناعات واتجاه الاقتصاد نحو التصدير وانتقال القيادة من أصحاب الملكيات إلى المديرين الأكفاء.

– مرحلة الاستهلاك الوفير وتتميز ب: إنتاج البضائع والخدمات الاستهلاكية وزيادة عدد الموظفين وارتفاع مداخيل الأفراد وفرض الضرائب التصاعدية واتساع قوة الدولة خارجيا.

و بالرغم من أن علم الاجتماع القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لن يمكننا من فهم عميق لإشكالية التنمية، إلا أنه لا ينبغي مع ذلك تجاهل الموقع الذي تحتله أفكار كل من كارل ماركس وماكس فيبر في ما يتعلق بفهم التنمية وخاصة التنمية الرأسمالية في المجتمع الأوربي، التي أدت إلى ظهور النظام الرأسمالي باعتباره أسلوب التنمية الأساسي الذي حققت من خلاله الدول الرأسمالية الصناعية تنميتها.[1]

يؤسس مالك بن نبي لفكرة التنمية من مدخل متكامل يأخذ بالنظرة الكلية للمجتمع، ورفضا التفسيرات التجزيئية والتبضيعية لها. وذلك أن المجتمع وحدة كلية تترابط أجزائها، وتتساند فيما بينها، ولا يمكن أن تفهم إلا من خلال علاقتها بالأعضاء الآخرين. أي أن فهم أي نظام أو ظاهرة اجتماعية إلا في ضوء علاقتها بالسياق الاجتماعي العام الذي توجد في إطاره، أي أننا عند دراسة ظاهرة التخلف لابد من مراعاة مكونات البناء الاجتماعي مثل البناء الديمغرافي، والنسق الايكولوجي، والنسق الاقتصادي، والنسق السياسي، النسق التعليمي، والنسق القرابي والبناء الطبقي...الخ.[2]

ومن الممكن أن نقول أن الحضارة اليونانية هي من أول الحضارات التي اهتمت بمفهوم التنمية ، وقد ظهر ذلك في أفكار الكثير من الفلاسفة وأهمهم هرقليطس حيث أوضح

[1]– معاذ النجاري ، " **الاتجاهات النظرية في سوسيولوجيا التنمية** " ، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية ،مركز جيل البحث العلمي، ،العام الثامن ،العدد81 ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، المغرب، 2021، ص 119

[2]– العابد ميهوب ، مرجع سابق ، ص 158

في فلسفته أن العالم في حالة مستمرة من التغيير فهو لا يمكن أن يستقر على حالة واحدة فقط،وقد عبر عن هذه الفكرة وأوجزها في واحدة من أهم مقولاته وهي "انك لا تستطيع أن تنزل النهر مرتين"أي أن النهر نفسه يتغير يوما بعد يوم وكذلك العالم فاليوم الذي تعيشه الآن سوف يأتي غدا لكي يغير الكثير من التفاصيل فيه.[1]

نشأت فكرة التنمية بصفة عامة في الفكر الحديث ، من المقارنة بين خصائص الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، وذلك عن طريق رصد الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في بنيان البلدان المتقدمة ، واعتبرت تلك الظواهر نموذجا للتقدم ، ثم صنفت الدول والمجتمعات في العالم على قدر ما تملك منها وما تفتقد إلى دول متقدمة أو متخلفة. ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبحت التنمية دعوة العصر واللغة السياسية والاجتماعية ، شعارا مرفوعا وأملا مشروعا وعقيدة عالمية ، لا يختلف الناس على أن السبيل الأوحد لمواجهة تحديات العصر ، لم يسلم فيها مجتمع من المجتمعات وبخاصة التي اقتنعت بان تنقل صفتها من متخلفة إلى نامية.[2]

وكان أول من استعمل مصطلح التنمية هو بوجين ستيلي (Boujin Stelli) عندما اقترح خطة تنمية العالم عام ،1989أما أبرز دعاة التنمية الاقتصادية فهو البريطاني آدم سميث (Adem Smith) الذي أطلق هذا المفهوم على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية تسمى في مجملها عملية التنمية، فلقد كانت مقاربة التنمية خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي مقاربة اقتصادية صرفه، لاعتقاد القائمين على قضايا التنمية أن هذا المدخل يمكن له تطوير الحياة العامة للناس.[3]

---

[1]– مفاهيم مختلفة عن التنمية من حضارات مختلفة https://www.edarabia.com/ar/3

[2]– دحماني علي ، "**أنواع التنمية وأهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة** "، دراسات اقتصادية ، العدد 17 ، ص 99

[3]– مجلة دراسات في التنمية والمجتمع ،مجلة دولية محكمة يصدرها مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، دار التل للطباعة ،العدد الثالث ، ديسمبر 2015، ص 235

الفرع الثاني: تعريف التنمية

– التنمية لغة: الزيادة، والنماء، والكثرة، والوفرة، والمضاعفة.

– التنمية اصطلاحا : يمكن إجمال التعاريف للتنمية بأنها عبارة عن التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواء اجتماعيا ، أم اقتصاديا، أم سياسيا، بحيث ينتقل من خلاله من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه ، بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة حتى تستغل في مكانها الصحيح ، ويعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع نفسه .[1]

– جاء تعريف هيئة الأمم المتحدة في عام 1955: " **أن التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على إشراك المجتمع المحلي ومبادأته** " .

ثم عرفتها في عام 1956 تعريفا آخر باعتبارها: " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع ".[2]

– يرى الدكتور عبد المنعم شوقي بان التنمية:"هي العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم،سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة،على أن يكتسب كل منهما قدرة اكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات".[3]

---

[1] – مفهوم التنمية لغة واصطلاحا https://mawdoo3.com/

[2] –ليلى لعجال ، مرجع سابق ، ص 16

[3] – إبراهيم العسل، **التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت/لبنان/، الطبعة الأولى، 1416هـ – 1996م، ص 60

الفرع الثالث : مراحل تطور مفهوم التنمية [1]

المرحلة الأولى:

امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أوائل الستينات من القرن العشرين، وقد ساوت بين التنمية والنمو حيث تم تعريف التنمية بالزيادة المستدامة لحصة الفرد من إجمالي الدخل الوطني. إن أهم ما ميز التوجه التنموي في هذه المرحلة هو الاعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة مستويات الدخل الوطني وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

المرحلة الثانية :

امتدت من نهاية الستينات إلى منتصف السبعينات من القرن العشرين، حيث تغير مفهوم التنمية ليشمل الجوانب الاجتماعية إضافة إلى الجوانب الاقتصادية، وذلك من خلال التركيز على مكافحة مشكلات الفقر، البطالة واللامساواة في التوزيع أي تحسين ظروف المعيشة للمجموعات ذات الدخل الأدنى.

المرحلة الثالثة:

امتدت من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وفيها ظهر مفهوم التنمية الشاملة التي لا تقتصر أهدافها على زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط.

المرحلة الرابعة:

مرحلة التنمية المستدامة أول مرة كان في تقرير Brundtland مستقبلنا المشترك ويعتبر هذا التقرير المنشور في 1987تولية لجنة الأمم المتحدة العالمية الأولى المعنية بالبيئة والتنمية؛ وهو ذو مكانة وتأثير كبيرين.

---

[1]- محمد بلفضل، " **مفهوم ورهانات التنمية المستدامة** " ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،المجلد الثالث عشر ، العدد02، كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة تيارت – الجزائر ،2020 ، ص94 – 95

المطلب الثاني: أقسام التنمية وأنواعها

إن للتنمية جوانب أخرى يتحقق مفهوم التنمية فيها فهي قضية كبيرة وشاملة بالمعنى الحضاري والإنساني، فهي تثير كثيرا من الظواهر والمشكلات، باعتبارها عملية تغير نوعي للحياة، وتتخذ عدة أشكال من الناحية الاقتصادية والناحية الاجتماعية والسياسية

الفرع الاول : التنمية الاقتصادية

على العموم التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل من: هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.[1]

فإن كلمة تنمية تنبع من النماء بمعنى الإكثار والارتفاع والزيادة. والنمو الاقتصادي يشكل عاملا رئيسيا من عوامل التغير الاجتماعي والسياسي، وبالتالي فهو أحد أعمدة التنمية وعوامل النمو الاقتصادي ثلاثة: العمل ورأس المال والطبيعة،ويتفق الاقتصاديون على اختلاف مذاهبهم والمدارس التي ينتمون إليها على أن العمل هو عامل النمو، الرئيسي بل يذهب البعض إلى إعادة رأس المال إلى العمل المتجسد في السلع والتجهيزات الرأسمالية. وقد شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية اهتماما واسعا في مسألة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية سواء على الصعيد النظري أم على صعيد السياسات الحكومية، وقد تبلور هذا الاهتمام في نشوء ثلاثة مشروعات تبلورت في[2]:

1- مشروع دولة الرفاهية والازدهار في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية استنادا إلى نظرية كتر التدخلية وتحت وطأة المنافسة مع الاتحاد السوفياتي.

2- مشروع الدولة الاشتراكية السوفيتية التي ترفع شعار الماركسية اللينينية.

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص-النظريات الاستراتيجيات-المشكلات**، مطبعة البحيرة، اكتوبر 2018، ص 82

[2]- ليلى لعجال ، مرجع سابق ، ص 20

3- مشروع التنمية في بلدان العالم الثالث القائم على أساس تدخل الدولة من خلال ممارسات شعبوية. وقد عانى هذا المشروع في مختلف بلدان العالم الثالث من أزمات وصعوبات وتعرض لتحديات داخلية وخارجية.

أولا: أهمية التنمية الاقتصادية:

تنطلق أهمية التنمية الاقتصادية لأية دولة في العالم من خلال الأمور التالية :[1]

1- إن التنمية الاقتصادية هي عملية تحقق للدول الاستقلالية الاقتصادية بالابتعاد عن التبعية الاقتصادية بأشكالها المتعددة، وذلك من خلال تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي الذي يمكن الدولة من التخلص من هذه التبعية بأشكالها وأنواعها المتعددة.

2- إن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على تحقيق تحسن في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع من خلال زيادة الدخل الفردي وتوفير فرص العمل للأفراد مما ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي لهم.

3- إن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على توفير الخدمات والسلع لأفراد الدولة بالكمية والنوعية المناسبة والمطلوبة.

4- إن عملية التنمية تعمل على تقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

5- إن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين الناتج المحلي على المستوى الاقتصادي مما تحقق التطوير الاقتصادي المنشود.

[1]- صدام يوسف جميل دغش، **(اثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة 1990- 2015)**، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاد المال والأعمال، جامعة ال البيت ، 2019/2018 ، ص32

6- إن عملية التنمية الاقتصادية تعمل على تقليص وتقليل الفجوة الاقتصادية المتحققة مابين الدول المتقدمة والدول النامية.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية:[1]

1- زيادة الدخل القومي: ويعود ذلك إلى أن الغرض الأساسي الذي يدفع الدول للقيام بعملية التنمية الاقتصادية هو انخفاض مستوى المعيشة والفقر وزيادة نمو عدد السكان فيها.لا يمكن للحكومات الاقتصادية القضاء على الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للسكان إلا بتحقيق زيادة في الدخل القومي وذلك من خلال توفير الفرصة للحصول على الحاجات الأساسية من الخدمات والسلع التي تنتجها الموارد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

2- رفع مستوى المعيشة: إن تحقيق مستوى مرتفع من المعيشة يعد من بين الأهداف المهمة التي تسعى إلى تحقيقها الدول النامية، حيث أن ارتفاع مستوى المعيشة يعد من الضرورات الأساسية للحياة من مسكن وملبس ومأكل.

3- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع: إن هدف تقليل التفاوت في توزيع الدخول مابين أفراد المجتمع في الدولة التي تسعى لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية يعتبر هدف اجتماعي أيضا، لان معظم الدول التي تعاني من الدخل القومي وانخفاض في متوسط الفرد تعاني من اختلالات هيكلية في توزيع الدخل والثروات.

4- التعديل النسبي في تركيبة الاقتصاد القومي:لا تقتصر عملية التنمية على التركيز على تحقيق النتائج الأهداف السابقة،وإنما هنالك أهداف تعود على مجتمع قوامه الأفراد والدولة وغيره من العناصر فان عملية التنمية لا تقتصر على عنصر واجد من عناصر المجتمع وإنما عملية التنمية شاملة ولهذا السبب فان عملية التأثير على التركيب النسبي للاقتصاد القومي توجب على عملية التنمية تحريك كافة القطاعات من صناعية وزراعية وعدم سيطرة

[1]- صدام يوسف جميل دغش ، المرجع السابق ، ص 34

قطاع معين من القطاعات دون الأخر حتى لا تكون الآثار العائدة على الاقتصاد تعتمد على نتائج قطاع معين. ويتم تمويل التنمية الاقتصادية من خلال مصادر تمويل داخلية ومصادر تمويل خارجية، وتتمثل المصادر الداخلية في[1]:

- الادخار الحكومي.
- الضرائب.
- الإدخار العائلي.
- التمويل التضخمي.

وكذلك تنقسم مصادر التمويل الخارجية إلى ثلاثة مصادر:

- الاستثمارات الأجنبية.
- المنح والإعانات.
- القروض الخارجية.

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص أن التنمية الاقتصادية تعد أحد ركائز التقدم الشامل في الدول النامية وغيرها، لأن التنمية في جوهرها تعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي تحقيق نمو اقتصادي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان، وهو ما يعني رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي رفع مستوى المعيشة للأفراد.

الفرع الثاني : التنمية الاجتماعية

صدر مفهوم التنمية الاجتماعية سنة 1944 في تقرير عن التربية الجماهيرية في بريطانيا،وتقوم الفكرة ا:ساسية في هذا التقرير على أن الاهتمام بالنسق القومي يجب أن ينطلق من الاهتمام بأنساق المجتمع المحلي وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات وتنمية قدراتهم على توجيه مسارات التغير الاجتماعي والاقتصادي، لكن مفهوم التنمية

[1]– ليلى لعجال ، مرجع سابق ، ص 21

الاجتماعية ليس حديثا في جوهره كما ذهب إلى ذلك "أرنست ويت Ernest Witt" " "لكن ماهو جديد هو محاولة تطبيق هذا المفهوم في علاج بعض المشكلات في الدول النامية والبعض اخر يعتبر المفهوم حديثا على اعتبار أن الاهتمام بتنظيم المجتمع وتنميته ظهر عقب الفترة العلمية الثانية[1].

التنمية الاجتماعية تتناول كل جوانب الحياة المادية والبشرية وذلك في إطار المجتمع القومي، وفي ظل أفكار تترجم أمال الناس،وفي شكل تصور مستقبلي يخص كل الميادين بما تتضمنه كل عمليات التغيير الاجتماعي.فهي عملية تغيير شامل نابع من النظرة الكلية للقضايا، وعملية تغيير مخطط يستند على مبدأ الموازنة بين الموارد والحاجات بغرض تحقيق الأهداف المحددة ديمقراطيا، نابعة أساسا من اختيار المجتمع بالمساهمة الشعبية، مصدرها الاقتناع التام والإيمان الصادق، في ظل تكافئ الفرص وحرية المشاركة في القرار.[2]

أولا: أهداف التنمية الاجتماعية

ومن ثم فان التنمية الاجتماعية تسعى لتحقيق رفاهية الإنسان بما تتضمنه من زيادة فرص الحياة وتحسينها للأفضل، والمساواة والعدالة في إمكانية الحصول عليها باعتبار رفاهية الإنسان هي غاية التنمية.

وهذه الغاية تتحقق من خلال مجموعة من الأهداف المتمثلة في:[3]

– زيادة قدرة أفراد المجتمع على توظيف الموارد واستثمارها الاستثمار الأمثل،والبحث عن موارد جديدة يمكن استثمارها.

[1]– نجاة يحياوي، **(معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي، دراسة ميدانية في بلدية–عين الناقة–بسكرة–)** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، 2004/2003 ، ص 21

[2]– دحماني علي، مرجع سابق، ص 106

[3]– طلعت مصطفى السروجي، **التنمية الاجتماعية المثال والواقع**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2001، ص 62

– توفير الخدمات الاجتماعية لمقابلة احتياجات أفراد المجتمع مثل الخدمات التعليمية والصحية والضمانية.

– تحقيق العدالة وتكافئ الفرص في الحصول على الخدمات.

– العمل على حل المشكلات المجتمعية التي يعانيها أفراد المجتمع وجماعاته.

– العمل على تغيير بعض القيم والاتجاهات والعادات والتقاليد وأنماط السلوك التي تتناسب مع حركة المجتمع وتعوق مسيرة تقدمه.

ثانيا: مراحل التنمية الاجتماعية:

لعملية التنمية الاجتماعية مراحل عدة ينبغي أن تتم من خلالها ولعل أهمها ما يلي[1]:

– **التعرف على البيئة الطبيعية للمجتمع:** ويتم ذلك عن طريق دراسة المجتمع من النواحي الجغرافية والمناخية والجيولوجية، وبالتعمق في دراسة خواصه الأساسية مثل تكوين التربة وتركيبها الكيميائي، ودراسة الثروة الحيوانية والمراعي وأنواعها...الخ، وتفيدنا تلك الدراسة في التعرف على موارد المجتمع المتاحة والميسرة.

– **دراسة السكان وتركيبهم:** فمن الطبيعي أنه لكي نضع برامج للتنمية الاجتماعية في منطقة ما، ينبغي أن نتعرف على التركيب السكاني لتلك المنطقة من حيث السن والنوع، ونسبة العاملين إلى جانب إجمالي السكان، ومعدل الخصوبة... ، فعن طريق هذه الدراسة يمكن لنا التعرف على الطاقات البشرية التي يتجسد في هذا معنى التنمية الاجتماعية، بحيث يمكن توجيه برامجها إلى تلك الطاقات.

– **التعرف على مظاهر الحياة الاجتماعية:** لكي نخطط لتنمية مجتمع ما ينبغي أن نبدأ بدراسة مظاهر الحياة الاجتماعية فيه، نتدارس النسق القيمي الذي يحكمه، وكذلك العادات

[1]– نجاة يحياوي ، مرجع سابق ، ص 40–41

والعرف والتقاليد التي تشكل إطاره الحضاري، وكذا النظم السياسية والاقتصادية والإدارية والمالية ونظام الملكية...الخ، وذلك حتى يمكن أن نضع برامج إنمائية تكون متوافقة مع تلك القيم والنظم.

- **دراسة النشاط الاقتصادي دراسة رأسية متعمقة:** فيجب التركيز أساسا على ذلك النشاط باعتباره يمثل المدخل الرئيسي في المجتمع الذي نعتمد عليه في تنفيذ البرامج، فينبغي دراسة مختلف صور الإنتاج الزراعي والرعوي والحرفي والصناعي وأنواع الوظائف والمهن وكذلك تشمل الدراسة فيما تشمل نظام الأجور ومستوى الدخل والأسعار والادخار والاستثمار.

- **مرحلة الفعل التنموي في المجتمع:** بناءا على المراحل الأربع السابقة يستطيع المنمي تحديد الإطار التنموي الذي يعمل فيه وذلك بالاستعانة بالدراسات والمعلومات الأولية والضرورية عن إمكانيات المجتمع المادية والبشرية، ثم يبدأ المنمي بعد ذلك مرحلة " الفعل التنموي" وبالتالي تبدأ التنمية الاجتماعية مرحلتها التنفيذية بناءا على البيانات والمعلومات المستقاة من المراحل السابقة.

الفرع الثالث : التنمية السياسية

ثمة اختلافات كبيرة بين الباحثين حول مفهوم التنمية السياسية وثمة صعوبات كثيرة أيضا تحول دون وصولهم إلى تعريف موحد. وقد عبر لوسيان باي L.W.pyeعن هذه الحقائق بشكل واضح وصريح خلال تقديمه المجلد الخامس من سلسلة دراسات في التنمية السياسية (Studies in political dévelopement) ومن المتفق عليه أن التنمية السياسية ما هي إلا أحد جوانب عملية التغيير الاجتماعي الشاملة، ومن ثم فهي عملية معقدة متشابكة تتداخل مع كثير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية.[1]

[1]- ليلى لعجال ، مرجع سابق ، ص 24

يعرّف "باي" التنمية السياسية من خلال عشّر نقاط رئيسّية هي: [1]

- التنمية السياسية هي: الشرط الضروري اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- التنمية السياسية كنمط لسياسة المجتمعات الصناعيةّ.
- التنمية السياسية هي: تحقيق التغيير الحكومي.
- التنمية السياسية هي : بناء الدولة القومية.
- التنمية السياسية كتنمية إدارية وقانونية.
- التنمية السياسية هي : المشاركة السياسية.
- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية.
- التنمية السياسية كاستقرار ،وتغيير منتظم.
- التنمية السياسية كتعبئة وقوة ،من حيث قدرة النظام وقوته ،في تعبئة وتخصيص الموارد.
- التنمية السياسية ،كجانب من الجوانب ،المتعدّدة ،للتغيير الاجتماعي.

وقد اقترب الباحثون العرب من المفاهيم الغربية للتنمية السياسية حيث يصفها نبيل السمالوطي بـ "التنمية السياسية هي تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وقدرتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة تلك المشكلات... إلى جانب تمثيل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع." هذا ويقول عبد المطلب غانم عن التنمية السياسية بأنها "تمثل مجموعة التغيرات المخططة التي تتم على مستوى الأبنية أو العمليات المجتمعية، بغرض زيادة قدرة النظام السياسي وزيادة استجابته

[1]– زين العابدين دايلي، نبيل كريبش ، " **التنمية السياسية كمدخل مفاهيمي معرفي** " ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد13 ، العدد 01 ، جامعة جيجل (الجزائر) ، 2022 ، ص 704

للنظم المجتمعية وزيادة إسهامه في تحسين قدراتها المجتمعية، الاقتصادية والسياسية والثقافية[1]."

ويعرف (لوشيان) التنمية السياسية بأنها:عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب يهدف إلى الارتقاء بالمجتمعات إلى مستوى الدول الصناعية.وهي عملية متعددة الجوانب ومقدمة للتنمية الاقتصادية،وهي عملية تحديث سياسي لنمط الحياة الغربية ويمكن للدول النامية محاكاة ذلك،إلى جانب أنها تنظيم للدولة القومية من خلال تنظيم الحياة السياسية والقيام بمهمات سياسية وتأسيس نظام بيروقراطي فعال من اجل تحسين الأداء الإداري والقانوني في الدولة.[2]

خصائص التنمية السياسية :[3]

– أنها طويلة المدى ،بمعنى متعدّدة المراحل، ذلك أنّ التنمية السياسية تحتاج مدّة طويلة للاّنتقال بالمجتمعات من كونها تقليدية متخلّفة إلى مجتمعات حديثة متقدّمة.

– أنّ التنمية السياسية عمليّة عالميّة ونظامية متجانسة ، ساهمت فيها العولمة وتجلياتها بشكل كبير، بفضل التّطور العلمي والتكنولوجي الذي أحّدثتّه على مستوى العالم.

– التنمية السياسيّة سيرورة دائمة، بمعنى أنّها مستمرة لا تتوقّف مهما بلغتّ درجة تقدّم المجتمع ونموه .

– التنمية السياسية عمليّة معقدّة وجذريّة ثوريّة؛ معقدّة، لأنّها تتطلب إعادة تكييف ما هو تقليدي بما هو جديد وصياغة الجديد بما يتلاءم والقديم ،وجذرية ثوريّة، لأنها تّحدّث تغييرا

[1]– عمر محوز ، " **متغير التنمية السياسية في علاقة الحكم الراشد بأخلقة الحياة السياسية** " ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة وهران(2)–محمد بن احمد ، ص 365

[2]– علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي ، **(التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان 1981– 2012)**، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، سلطنة عمان ، 2012، ص 7

[3]– زين العابدين دايلي، نبيل كريبش ، مرجع سابق ، ص707

جذريّا مع الأنماط التقليدية في الحكم بما يتماشى والحداثة (النمط الديموقراطي).

مقومات التنمية السياسية:[1]

1- تحقق المساواة بين جميع مواطني المجتمع بغض النظر عن الاختلافات والانتماءات أو الثقافة الفرعية.

2- مشاركة الجماهير في صنع القرارات ديمقراطيا من خلال النظم البرلمانية، والمؤسسات الدستورية والقانونية.

3- عدم تركيز السلطات في هيئة واحدة.

4- قيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة.

5- نمو قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتها الحقيقية والتعامل معها تعاملا رشيدا.

[1]- ليلى لعجال ، مرجع سابق ، ص 24

المبحث الثاني:الجوانب الاصطلاحية للدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية كمفهوم من المقصود بالدبلوماسية الاقتصادية هو توظيف و استخدام الدولة لمختلف مقدراتها الاقتصادية في سياستها الخارجية.[1]

أشار(Imbert) أن مفهوم "الدبلوماسية الاقتصادية" ظهر منذ قرابة 51عام. وبشكل عام يرى (Woolcock) أن "الدبلوماسية الاقتصادية" تعني صنع القرار والتفاوض في العلاقات الاقتصادية الدولية في المجالات الأساسية للتجارة الدولية، الاستثمار، الأسواق المالية، وسياسات التنمية وصون البيئة.[2]

الفرع الأول: تعريف بالدبلوماسية الاقتصادية

أولا: تعريف الدبلوماسية

الدبلوماسية لفظة مشتقة من الكلمة اليونانية "دبلوما" ومعناها الوثيقة أو الشهادة الرسمية التي تصدر عن الشخص الذي بيده السلطة العليا في البلاد وتخول حاملها امتيازات خاصة، وتتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد إليها.

واستخدمت كلمة دبلوما بمعنى التوصية الرسمية التي تعطى للأفراد الذين يأتون إلى البلاد الرومانية، وكانوا يحملونها معهم ليسمح لهم بالمرور، ويكونوا موضع رعاية خاصة، كما أنها تعني الشهادة الرسمية أو الوثيقة التي تتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد إليها،

---

[1] – ياحي مريم، **الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية الاقتصادية**، كلية الحقوق ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثالث ، جامعة المسيلة، 2018، ص 93

[2] – جوادي نور الدين، " **نموذج عمل مقترح لتعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية في الإستراتيجية الجزائرية للتصدير خارج المحروقات** " ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد24العدد02، جامعة الوادي، الجزائر، 2021، ص347

والتوصيات الصادرة بشأنه من الحاكم بقصد تقديمه وحسن استقباله وتيسير انتقاله بين الأقاليم المختلفة.[1]

ثانيا: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية

وظهرت الدبلوماسية الاقتصادية كمفهوم من الكساد الكبير في الولايات المتحدة،واكتسبت دورا أوسع تدريجيا، بعد الحرب العالمية الثانية حتى وصلت إلى وضعها الحالي كمظلة للدبلوماسيات المتعلقة بالجانب الاقتصادي الذي تمارس مختلف الأطراف الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية.وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها:إجمالي الأنشطة الاقتصادية الخارجية للحكومة وقطاع الأعمال للبلد.[2]

- تُعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: "النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي". ويقصد بهذا التعريف استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول لأخرى، وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة. وقد اعتبر هذا التعريف الدبلوماسية هي فنُّ حُسن استخدام العوامل الاقتصادية لحل المشاكل السياسية العالقة بين الدول.

- وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية كذلك على أنها شكل من أشكال الدبلوماسية تستخدم فيها الدولة الأدوات الاقتصادية من أجل بلوغ أهدافها، و هناك من يعرفها على أساس أنها مجموعة ممارسات تهدف إلى تعزيز المصالح الاقتصادية الخارجية للبلد المرسل.[3]

- يعرفها (**Moons** و **Bergeijk**) بأنها مجموعة النشاطات التي تهدف إلى صياغة طرق وإجراءات لاتخاذ قرارات مرتبطة بالنشاطات الاقتصادية العابرة لحدود العالم الواقعي،

[1]- صلاح الدين حمد، **(أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية)** ، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق ، 2015، ص 13

[2]–فيروز مزياني، " **الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية** " ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد08العدد15، جامعة باتنة الجزائر ، 2019 ، ص 196

[3]– ياحي مريم، مرجع سابق ، ص 93

ويتمثل مجال نشاطها في التجارة، الأسواق العالمية، الهجرة، المساعدة، الأمن الاقتصادي، والمؤسسات التي تتجسد فيها البيئة الدولية ،أما أدواتها تتمثل في العلاقات التفاوض التأثير.

•ويعرفها **(KATEB alexandre) بأنها** وسيلة الدولة لدعم قوتها في مواجهة الدول الأخرى **باستخدام** وسائل إقتصادية، المفاوضات التجارية العالمية، تدابير لتوسع الشركات الوطنية في العالم،أو على العكس يجذب الاستثمارات الأجنبية على ارض الوطن.[1]

الفرع الثاني:الدبلوماسية الاقتصادية والمفاهيم الدولية

اختصت الدبلوماسية بصورتها التقليدية في المقام الأول بالانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم والعكس صحيح. بعبارة أخرى، تُعنى الدبلوماسية بأوجه التواصل في الصراع وصناعة السلام. ورغم أن هذا جانب أساسي من جوانب الأنشطة الدبلوماسية في الماضي والحاضر.[2]

وجدت العلاقات الدولية مع نشوء الدول ولهذا فهي قديمة، فالدول لا تستطيع الاستغناء التام عن بعضها البعض، وبمرور السنوات اختلفت هذه العلاقات وخاصة في القرن العشرين , وذلك من حيث كيفيتها وكمها، من ناحية رأسية وأفقية، فرأسياً ازدادت الموضوعات الداخلة في هذه العلاقات وذلك بعد أن كانت قاصرة على العلاقات التي وجدها العمل الدبلوماسي المؤقت، والتي تقوم أثناء لقاءات الملوك والرؤساء وكبار المسؤولين ومؤتمراتهم، أو ما يتم بشأنه توقيع معاهدات أو اتفاقيات، إلى جانب بعض التبادلات التجارية والهجرات السكانية الخارجية، حيث أضيفت موضوعات جديدة لهذه العلاقات. وأفقياً أصبحت العلاقات الدولية الاقتصادية والتجارية أكبر بصورة فاقت العلاقات الدبلوماسية السياسية المحضة. فجميع الدول وبدرجات متفاوتة غير مكتفية ذاتياً ، ولهذا فإنها ترتبط بعلاقات مع غيرها من الدول سعياً منها لسدّ ما تحتاج إليه وتحقيق اكتفائها،بدءاً من

---

[1]– أسماء عياط ، " **الدبلوماسية الاقتصادية في عصر الذكاء الاقتصادي والعولمة الاقتصادية** " ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الخامس العدد1، جامعة طاهري محمد ، بشار، الجزائر، 2019 ، ص 416

[2]– جوزيف إم سيراكوسا، **الدبلوماسية مقدمة قصيرة جدا** ، دار النشر مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، الطبعة الأولى ، 2015 ، ص 13

استيرادها للمواد الأولية مروراً بالتكنولوجيا وتوفير أسواق خارجية، إلى عقد الاتفاقيات، وتبادل الاستشارات وغيرها، حيث أن انعدام الاكتفاء الذاتي دفع الدول إلى مزيد من العلاقات والى مزيد من التداخل، لاسيما أن الدول تتبادل المنافع في عدة أشكال، سواء أكانت هذه الدول متقدمة أم نامية. [1]

العلاقة الدبلوماسية والسياسة الخارجية:

ترتبط الدبلوماسية بالسياسة الخارجية ارتباطا وثيقا فهي ليست أداة لتنفيذ السياسة الخارجية فحسب بل إنها تساهم في تحضير وإعداد السياسات الخارجية وتحقيق أهدافها ،فالدبلوماسية تشكل الوسيلة الأساسية في تنفيذ السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها في أوقات السلم وكذلك الحرب على اعتبار أن العمل الدبلوماسي يبقى مستقرا في أوقات السلم والحرب.

العلاقة الدبلوماسية والقانون الدولي:

العلاقة بين الدبلوماسية والقانون الدولي علاقة وثيقة ومتداخلة فالعلاقات والعادات الدبلوماسية لعبت دورا هاما في تشكيل القانون الدولي بمصدريه العرفي والاتفاقي، وان القواعد القانونية التي تتعلق بالدبلوماسية وتنظيم عملها قد أصبحت جزءا من القانون الدولي وهو ما يمكن تسميته بالقانون الدبلوماسي.[2]

[1]– سهى شويحنة، (**الدبلوماسية الاقتصادية**)، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي، رسالة أُعدت لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي ، جامعة حلب ، ه 1434\2013 م، ص 16

[2]– https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=13104&chapterid=3074

الفرع الثالث:أهمية وأهداف الدبلوماسية الاقتصادية

أولا: أهمية الدبلوماسية الاقتصادية:[1]

1- زيادة عمليات التدويل وتعزيز الترابط بين دول العالم في النظام الاقتصادي العالمي، حيث تتحرك الدبلوماسية الاقتصادية في مستويين هما التكامل الاقتصادي العالمي والإقليمي.

2- التوسع السريع للمناطق الاقتصادية في العالم، وتحرير الاقتصاديات الوطنية، عن طريق التجارة والاستثمارات الدولية في ظل العدد المتزايد من الكيانات الاقتصادية العالمية، أي الشركات متعددة الجنسيات والبنوك والمجموعات الاستثمارية، وهذه الكيانات لها تأثير كبير في السياسة والعلاقات الدولية.

3- عولمة الاقتصاد العالمي الجديد وذلك على المستويين الكمي والنوعي، من خلال تدويل القوى المنتجة عبر الشركات متعددة الجنسيات التي تشكل القوة الرائدة في السوق العالمية من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية، التي تعزز التنمية في صالح جميع الدول، وفي الوقت نفسه تقضي على تطلعات الدول المتقدمة التي تسعى لاحتكار مزايا العولمة.

4- زيادة دور الانفتاح على العالم الخارجي في النهوض الاقتصادي وهذا يحتاج إلى تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية، أي خلق صورة إيجابية للدول المختلفة، وذلك من خلال السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر اللذين يشكلان عاملا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية.

5- التأثير على صنع السياسة الوطنية الخارجية لصالح الشركات المحلية لتصبح متعددة الجنسيات خلال استخدام الاتصالات الثنائية ومعالجة الحواجز التي تعرقل المصلحة التجارية للشركات المحلية النشطة دوليا.

---

[1]- أسماء عياط ، " **الذكاء الاقتصادي كوسيلة لإنجاح عمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية** " ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد05العدد02، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2018، ص 138

ثانيا: أهداف الدبلوماسية الاقتصادية:

تختلف أهداف الدبلوماسية الاقتصادية من بلد لآخر فقد تكون اقتصادية كتحقيق مصالح ذاتية للدول والحلفاء، وقد تكون سياسية كتغيير سلوك دول أخرى، وقد تكون إستراتيجية كتغيير خريطة توزيع القوة، إلا أن هناك قواسم مشتركة تشكل جوهر الدبلوماسية الاقتصادية.[1]

وهذه المشتركات هي[2]:

- الترويج عبر سلكها الدبلوماسي وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- توفير قاعدة بيانات تجارية تستفيد منها جميع الأطراف.
- توفير الدراسات والتقارير الاقتصادية عن الدولة المستقبلة ورصد فرص الاستثمارات المتبادلة الممكنة في البلدين.
- توفير الخدمات التي تسهل عمل الوفود التجارية قبل وأثناء وبعد عمليات التفاوض.
- العمل على تسهيل التواصل بين المستثمرين في البلدين.
- المساهمة في إعداد وصياغة وتوقيع اتفاقيات التجارة.
- جذب الاستثمار الأجنبي والبحث عن مجالات الاستثمار في الخارج.
- مساعدة رجال الأعمال في العثور على فرص لتصدير منتجاتهم وتزويدهم بالاستشارات والخدمات اللازمة.

[1]- صلاح الدين حمد، مرجع سابق، ص 20

[2]- أسماء عياط ، مرجع سابق ، ص137

المطلب الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

كان لزاما على السياسة الخارجية الجزائرية أن تدرج الأبعاد الاقتصادية في مجالها الخارجي ضمن إطار سياستها الاقتصادية، حيث أن الجزائر مع بداية الألفية الثانية رسخت وكرست التوجه الليبرالي كنهج اقتصادي يتناسب مع إستراتيجيتها الاقتصادية ويواكب التطورات المتسارعة التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي ولعل أهم الأبعاد الاقتصادية في السياسة الخارجية الجزائرية هي محاولة الارتباط بمنظومة الاقتصاد العالمي مؤسساتيا من خلال منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي وميدانيا من خلال بناء شراكات متعددة الأطراف كالشراكة مع الاتحاد الأوروبي.[1]

الفرع الأول: واقع الاقتصاد الجزائري

تعتبر المحروقات من نفط و غاز المصدر الرئيسي لمداخيل الجزائر من العملة الصعبة، و تعد الجزائر من أكثر الدول المنتجة للمحروقات تبعية لهذه المادة و اعتمادا على مداخيلها حيث تمثل نسبة % 45 من مجموع ناتجها المحلي و % 97 من صادراتها إلا أن طريقة الاستفادة منها كانت ومازالت موطن ضعف للاقتصاد الجزائري و يمكن تشخيص أهمها فيما يلي:[2]

- ضعف تنويع الاقتصاد الوطني وهو ماجعله اقتصاد هش أمام الصدمات الخارجية المرتبطة بالسوق العالمية للطاقة.

- اقتصاد عاجز عن خلق ثروة حقيقية مما أدى إلى ضعف الادخار والمبالغة في تقدير حجم النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو.

[1]- فيروز مزياني، مرجع سابق ، ص 200
[2]- ياحي مريم، مرجع سابق، ص 97

– طبيعة الاقتصاد الريعي التي أثرت سلبا على قدرة الدولة على تنفيذ مشاريعها التنمية بصفة دائمة، لان النفط مورد ناضب غير دائم المردود من جهة وطرق استغلاله تؤثر على البنية من جهة أخرى.

– عدم نجاعة السياسات المالية المنتهجة في معالجة الأزمات الاقتصادية حيث تواجهها سياسات التقشف الكابحة لا محالة لعجلة التنمية إضافة إلى ضعف مؤسساتها الخاصة والاعتماد على القطاع العمومي.

الفرع الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري

بعد محاولات عديدة خاضتها الجزائر في تسيير و تطوير اقتصادها والتي باءت أغلبها بالفشل خاصة بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986تم التفكير في طرق أخرى للخروج من هذه الأزمة بعقد عدة اتفاقيات ثنائية متعددة الأطراف نذكرها على النحو التالي[1]:

–**اتفاقيات الجزائر مع الهيئات الدولية:** وقعت الجزائر مع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بإنشاء الشركة الإسلامية لتأمين الاستثمارات و الائتمان على الصادرات بتاريخ 15. ومع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ما بين 1990 و 1995من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري خاصة في مجال الاستثمار و قطاع التجارة الخارجية ؛ كما لجأت الجزائر إلى نادي باريس و نادي لندن سنة 1995/1994ما أجل إعادة جدولة ديونها التي أثقلت كاهلها و أعاقت مسيرة النهوض بالاقتصاد الوطني.

–**اتفاقيات الجزائر مع أمريكا:** وقعت الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية في 1990/10/17 ومع الأرجنتين سنة 2001 على اتفاقية ترقية و تشجيع الاستثمار، ومع كندا سنة 2000 تضمن الاتفاق على تجنب الازدواج الضريبي و التهرب الجبائي

[1]- نورة شرع ،عبد الرزاق مولاي لخضر ، أحمد لعمى، " **دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر** " ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،2020، ص354

الـــفـصـــل الـــثـــانـــي:

أدوات وصور تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على التنمية

مقدمة الفصل الثاني

يعد الجانب الاقتصادي للعلاقات الدولية محورا هاما ورئيسيا في بنيان هذه العلاقات ،فالبشرية منذ مراحلها المبكرة وعندما تمثلت خليتها الأولى بأضيق صيغ التجمعات البشرية كالقبيلة أو المدينة إلى أن وصلت إلى ما عليه الآن من تطور وتنظيم وهي تبحث عن وسيلة للفصل فيما بينها وإنشاء هذه العلاقات .

كما أن المركز الذي احتلته العلاقات الاقتصادية جعل منها انعكاسا هاما لمواقف دولية معينة فيترافق الانفتاح أو الانفراج اللذان تشهدهما العلاقات الدولية بازدهار النشاط الدبلوماسي الاقتصادي في حين أن أي تعثر في العلاقات الدولية الاقتصادية ينعكس على ركود هذا النشاط أو على الأقل انخفاض فاعليته.

كما أن التطور في العلاقات الدولية قد تركت أثرها على الساحة الدولية ولاسيما من حيث أشخاص القانون الدولي حيث اعتبرت المنظمات الدولية شخصا من أشخاص القانون الدولي بالاظافة إلى الدول وبالتالي أصبح من حق المنظمات الدولية القيام بالنشاط الدبلوماسي بعد أن كان حكرا على الدول فقط وهو ما أدى إلى تطور النشاط الدبلوماسي بشكل عام كما أن قيام المنظمات الاقتصادية المتخصصة أدى إلى ازدهار النشاط الدبلوماسي الاقتصادي بشكل كبير وقد شهد القانون الدولي المعاصر في الآونة الأخيرة تطورا متشعب الأبعاد امتد إلى نواح عديدة منها الميدان الاقتصادي وأصبح القانون الاقتصادي الدولي تعبيرا عن فرع خاص من مجرى عام فجاءه القانون الاقتصادي الدولي تعبيرا عن مصلحة إنسانية مشتركة وشاملة متسما بطابع المرونة والتطور ليلبي الحاجات الدولية المتجددة.

ونجد أن الدول قد علقت آمالا عريضة على تعاونها الاقتصادي حيث سعت سعيها لتطوير العلاقات الاقتصادية فيما بينها لتحقيق أمرين هامين أولهما إنهاء حالة الحروب

والصراع وغلبت الطابع العسكري على علاقتها وثانيهما تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي فقد نهجت في مضمار العلاقات الاقتصادية سلوك التنافس والصراع من جهة وسلوك التكامل والتعاون من جهة أخرى ودافعها في كلتا الحالتين مصلحتها في تحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية ولقد لجأت الدول إلى تطبيق وسائل وأدوات دبلوماسية سعيا منها إلى تحقيق أهدافها.

ومن هنا نرى أن أهمية بحثنا هذا تنبع من انه على الرغم من انتشار وتداول مصطلح الدبلوماسية إلا أن معظم الدراسات السابقة قد عالجت وبشكل متكرر نقاط محددة تتعلق بأشخاص السلك الدبلوماسي واختصاصاتهم وواجباتهم والامتيازات والحصانات .....الخ

وقلة الدراسات التي بحثت في الجانب الأخر والذي يدور حول الدبلوماسية الاقتصادية وما يندرج تحت هذا العنوان من تفصيلات عدة كإدارة العلاقات الدولية في المفاوضات والطريقة التي تدار فيها هذه المفاوضات ودراسة سلوك الأطراف في سياق هذه المفوضات وكيفية معالجة القضايا الاقتصادية في المحافل المتعددة الأطراف ومدى تأثير ذلك على الاقتصاد الدولي ومدى تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على قواعد القانون الدولي ومن زاوية أخرى نجد أن السياسة الخارجية للدول ترسم معالمها أهدافا تجارية واقتصادية ومالية ونقدية حيث انه بتأمل العلاقات الدولية نجد وجود علاقة جدلية بين السياسة والاقتصاد وارتباط الصراعات السياسية بالمصالح الاقتصادية وبالتالي ومرة أخرى تتبع أهمية بحثنا في انه يتناول بالبحث والدراسة مدى تأثير أهداف السياسات الخارجية الاقتصادية للدول على توجهات دبلوماسيتها باعتبار أن الدبلوماسية أداة لتحقيق أهداف الدول على الساحة الدولية.

كما تكمن أهمية البحث في انه يسلط الضوء على قيام النظم الديمقراطية في العالم بتوفير وتطوير المعرفة المطلوبة من اجل ضمان قيام مؤسسات المجتمع المدني بالمشاركة في عملية صناعة القرارات الدولية وهذا الأمر يشكل تحديا كبيرا أمام هذه المؤسسات سواءا في مفاوضات الدول أو مفاوضات المنضمات الدولية.

المبحث الأول: أدوات تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على التنمية

المطلب الأول: الأدوات الاقتصادية

الفرع الأول: التفاوض الاقتصادي

أولا: تعريف التفاوض الاقتصادي:

التفاوض الاقتصادي Economic Negotiation هي المحادثة المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية من صناعية وزراعية وسياحية، فيكون تفاوض دولي بين دولة ودولة أخرى أو بين دولة وهيئة دولية أو بين دولة وشركة حول تحقيق وتنفيذ احد هذه المشاريع الاقتصادية.[1]

ثانيا: آلية التفاوض الاقتصادي:[2]

تختلف خطوات المفاوضات الاقتصادية حسب الجهة التي تقوم الدولة بالتفاوض معها، وتكون على الشكل التالي:

-تبدأ المفاوضات الأولية عن طريق البعثات الدبلوماسية.

-ترسل السفارة مقترح لدولتها يتضمن رغبة الدولة التي تعمل بها على عقد اتفاقية اقتصادية في إحدى المجالات.

-دراسة الخبراء الاقتصاديين طلب الدولة الأخرى، وتحديد إن كان يعود بالفائدة ليقبل أو يعود مع الرفض في حال كان لا يحقق منفعة جيدة.

-في حال الموافقة تقوم كل دولة بتعيين فريق تفاوضي، ويتم الاتفاق على عقد اجتماعي أولي تفصيلي.

---

[1] -https://mafaheem.info/?p=2291

[2] -https://hbrarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85

-اطلاع كل فريق على الأوضاع الاقتصادية للبلد الأخر،ومن أهمها:

1-نظام الاستيراد والتصدير.

2-ميزان المدفوعات.

3-النظام المالي والضريبي.

4-الحاجات والفوائد المتبادلة.

-دراسة المقترحات المقدمة من كلا الطرفين، والموافقة عليها ورفعها للجهة الحكومية التي لها حق الموافقة النهائية أو الرفض. أما في حالة التفاوض بين دولة وشركة فيجب التدقيق في أمور رئيسية، هي:

1-حالة النشاط الاقتصادي للدولة.

2-تحديد الأهداف الوطنية.

3-معرفة الوضع التنافسي للشركات العاملة في نفس القطاع.

4-معرفة أهداف المستثمر الأجنبي.

الفرع الثاني: الاندماج أو التكامل الاقتصادي

هناك شبه اجماع بين الاقتصاديين على ان التكامل الاقتصادي هو عملية تقارب تدريجية، يتم من خلالها القضاء على جميع القيود على حركة عوامل الانتاج وكذا التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية وذلك بين بلدين او اكثر.[1] ويتمثل في تكوين الأسواق الاقتصادية المشتركة ويتم ذلك بوسائل ومظاهر عديدة مثل توحيد التشريعات الضريبية والجمركية وإزالة كل العوائق التي تحول دون التدفق الحر للسلع والخدمات، وانسياب حركة

[1]- ل.بن يوب، **" محاضرات في مقياس التكامل الاقتصادي "**، كلية العلوم الاقتصادية،التسيير وعلوم تجارية،جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس،2015 – 2016 ، ص 6

العمل ورأس المال بين مختلف مناطق السوق.[1] والاندماج في الاقتصاد العالمي يعني القيام بإجراءات وسياسات اقتصادية جوهرها الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والخصخصة.[2]

أشكال التكامل الاقتصادي:[3]

1-منطقة التجارة الحرة :

و يتم الاتفاق في هذا الشكل بإلغاء الرسوم الجمركية على تدفق السلع بين الدول الأعضاء و في الوقت نفسه تحتفظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تريده من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة، ولعل ذلك ما يجعل أي دولة خارج المنطقة الحرة تسعى إلى التكامل مع بعض الدول داخل المنطقة الحرة .

2-الاتحاد الجمركي:

يتم فرض تعريفة جمركية موحدة للبلدان الأعضاء في مواجهة بقية العالم. ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربعة مكونات رئيسية:

1-وحدة القانون الجمركي و التعريفة الجمركية .

2-وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.

3-وحدة الحدود الجمركية و الإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.

4-توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء.

3-السوق المشتركة:

بالإضافة إلى ما تم تطبيقه في الاتحاد الجمركي من حرية حركة السلع بين الدول

---

[1] - **https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/page/view.php?id=2464**

[2] - اكرام مياسي، **(الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير،2007-2008، ص26

[3] - **http://thesis.univ-biskra.dz/2373/3/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D9%841.pdf**

الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول الخارجية فإنه يتم تحرير حركة عناصر الإنتاج–العمل ورأس المال –بين الدول الأعضاء في السوق ،و بذلك يتم تشكيل سوق موحدة يتم من خلالها وبحرية تامة انتقال السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال.

4–الوحدة الاقتصادية :

هي المرحلة الأعلى درجة من مرحلة السوق المشتركة،حيث بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة السلع و الخدمات، وانتقال عناصر الإنتاج–العمل ورأس المال–بين الدول الأعضاء، و توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي، فإنه يتم من خلال هذه المرحلة أيضا تنسيق السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية و الضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل و الضرائب و غيرها.

5–التكامل الاقتصادي التام :

وهو أرقى مرحلة من مراحل التكامل،حيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية يتم في إطارها حرية انتقال السلع و الخدمات،و عناصر الإنتاج،و توحيد السياسات الاقتصادية و المالية وغيرها،و بالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الاتحادية الناتجة عن الاتحاد الاقتصادي التام.

تدويل الاقتصاديات الوطنية:[1]

–توسع تدويل الشركات متعددة الجنسيات بالفعل تضاعف عدد الشركات الأم ب1.67 مرة وعدد الفروع في الخارج ب4.6 مرة كما تضاعف حجم مبيعات الفروع الخارجية ب3.2 مرة وحجم العمل ب2.3 مرة بين 1990و2003

[1]- دموم كمال ، **" الاندماج الاقتصادي الدولي وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية حالة الجزائر "** ، مجلة الاقتصاد الصناعي ،العدد05 ديسمبر 2013، جامعة سطيف ،2013، ص 19-20

-توسع الاندماجات الجهوية فمن بين ال250 اتفاق تجاري جهوي التي وثقت منذ إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارةGATT إلى غاية 2003 أكثر من 50% منها وثقت منذ انشاء المنظمة العالمية للتجارة.

-توسع الاندماج العالمي بزيادة عدد الدول المنخرطة في المنظمة العالمية للتجارة من90 دولة الى146 منظمة الى المنظمة العالمية للتجارة.

-تنفيذ سياسات اقتصادية ليبرالية وتقديم تسهيلات كبيرة للاستثمار الأجنبي فمن بين 110 تعديل على قوانين الاستثمار في 1994 نجد 108 تعديل كانت لصالح الاستثمار الأجنبي المباشر وفي 2004 من بين 271 تعديل نجد 235 لصالح الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الثالث: التعاون الاقتصادي والاتفاقيات الدولية

هي مجموعة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تنظم تدفق السلع والخدمات ورؤوس الاموال ونقل الخبرات ونتائج البحوث والاختراعات والاكتشافات الجديدة والتي تساعد جميعها على تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو للوحدات المشكلة للاقتصاد العالمي واذا استثنى ما تطرحه المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدولية من شعارات واهداف تدعو الى زيادة التعاون الاقتصادي الدولي وتعميقه.[1]

وتوفر هذه الاتفاقيات العديد من المزايا لأعضائها من خلال مجالاتها لمختلفة وتسهم في تنمية منطقة الاتفاقيات بأكملها، كما تزيد من فعالية مشاركة دول المنطقة في النظام التجاري العالمي، وتعتبر جزء أساسيا من الخطط التنموية لأغلب البلدان النامية والمتقدمة.[2]

[1]- **التعاون-الاقتصادي-الدولي/https://m.marefa.org**

[2]- فيصل لوصيف، (**أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة1970-2012**)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير،تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،2013-2014، ص 23-24

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

هي المنظمة الدولية التي تشمل من 34 دولة من بين الدول المتقدمة التي تتبنى مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر والتي يصل نتاجها الى ثلثي النتاج العالمي. نشات المنظمة عام 1948 كمنظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي للمساعدة في ادارة خط مارشال لاعادة اعمار اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير اوروبية، وفي عام 1961 تم اصلاحها وتحولها الى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كاطار للمباحثات والتعاون بين الدول الاطراف في المنظمة في مختلف مجالات الاقتصاد والمجتمع والبيئة.[1]

[1] -https://www.gov.il/ar/departments/guides/oecd-environment

المطلب الثاني: الأدوات الـتـــجـــاريـــة

إن المقصود من هذه السياسة هو عدم تدخل الدولة والحكومات في التجارة بين الدول، من خلال إلغاء كافة القيود والحواجز و الرسوم على التجارة الداخلية والخارجية وإفساح المجال للمنافسة الحرة لكي تسود في التبادل والإنتاج ، وبذا يمكن للأفراد تصدير واستيراد ما يرغبون فيه من سلع مختلفة فاتخاذ أي دولة لأي سياسة تجارية يعني بالأساس اعتماد مجموعة من الأساليب الفنية والأدوات التي من شانها تنظيم تجارتها الخارجية.

الفرع الأول: نظام التعريفة الجمركية Tarifs

اولا: مفهوم الرسوم الجمركية

الرسوم الجمركية هي ضرائب تفرضها الدول على السلع المستورة من الخارج أو المصدرة إليه، وتدفع أثناء عبور هذه السلع للحدود ودخولها التراب الجمركي الخاضع للضريبة أو خروجها منه.[1]

ثانيا: أنواع الرسوم الجمركية:

1.على أساس كيفية التقدير: يمكن أن نميز على هذا الأساس بين أربعة أنواع من الرسوم الجمركية:رسوم قيمية، رسوم نوعية، ورسوم مركبة ورسوم اسمية.

-**الرسوم القيمية:** تفرض على أساس نسبة مئوية من قيمة الواردات ، حيث تفرض بنسبة ثابتة على جميع السلع المستوردة بدون تمييز، وهنا يكون تأثيره كمي، أي تؤثر على الحجم الكلي للواردات، وإما أن تفرض على البعض الأخر، حيث يكون تأثيرها جامعا بين التأثير الكمي على حجم الواردات، والتأثير النوعي على مكونات هذه الواردات.

-**الرسوم النوعية:** تفرض على أساس عدد أو وزن أو كيل السلعة المستوردة حيث يمكن

[1]- سعيد احسن، مطبوعة في مقياس تقنيات التجارة الخارجية ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة ،2019-2020، ص20

ترجمة الرسم إلى قيمة. ومن صعوبات هذا النوع من الرسوم (قيمية أو نوعية) ما يتعلق بمعرفة القيمة ذاتها بشكل دقيق، ما هي القيمة التي تؤخذ بعين الاعتبار، هل القيمة الفعلية؟ وفي أي سوق؟ أم أن تؤخذ تكلفة الإنتاج بعين الاعتبار؟ وبأي تاريخ؟ كما يؤخذ على الرسوم النوعية صعوبات تتعلق بتفاوت درجات السلعة الواحدة، فقد يكون الرسم النوعي ثقيلا على السلع المنحطة، وخفيفا على السلع الراقية، فضلا عن تعذر تطبيقها على السلع ذات القيمة الفنية.

-**الرسوم المركبة:** فهي تتضمن رسما قيميا معينا، يضاف إلى رسم نوعي بغرض التمييز بين أنواع السلعة الواحدة.

-**الرسوم الاسمية** : وتهدف إلى إبقاء أسعار السلع شبه ثابتة، فإذا ارتفعت أسعار السلع في الأسواق الخارجية، خفض الرسم، أما إذا انخفضت أثمانها في الخارج رفعت الضريبة.[1]

2-على أساس الهدف من فرضها : حيث يمكن أن نميز بين نوعين من الرسوم وهي رسوم مالية، ورسوم حمائية

- **الرسوم المالية:** فهي تفرض بغرض توفير موارد مالية لخزينة الدولة.

- **الرسوم الحمائية:** فهي تفرض باعتبارها أداة للحد من المنافسة الخارجية.

وإذا كان من الصعب التمييز بدقة بين هذين النوعين من الرسوم، نظرا لكون كل منهما يلعب دورا مزدوجا، من تغذية الخزينة بموارد مالية، بالإضافة إلى حماية الأسواق المحلية. فيمكن اعتبار الرسم ماليا إذا كانت الصناعة الوطنية تقوم بإنتاج نفس النوع من السلع المستوردة، وتخضع لرسم يعادل الرسم المفروض على تلك السلع المستوردة. أو أن مثل هذه الصناعة المحلية لم يكن موجودا أصلا.

[1]- فيصل لوصيف، مرجع سابق، ص20-21

الفرع الثاني: نظام الإعانات Subsidies

إعانات التصدير:

ويقصد بها كافة أساليب المساعدة التي تقدمها الدولة للمنتج المحلي لتحسين مستوى تنافسيته على المستوى الدولي،و قد تكون هذه المساعدات أو الإعانات إما نقدية أو عينية. وقد نجد مثل هذه الأنواع من الدعم خاصة بالنسبة للدول النامية أو تلك السائرة في طريق النمو،والتي تسعى إلى دعم منتجاتها رغم ما يمكن أن يجلبه من أضرار لباقي الدول.[1]

كما يقصد بالإعانات كأحد أدوات السياسة التجارية مختلف المزايا والتيسيرات والمنح التي تقدمها الدولة للصادرات بهدف المساعدة على زيادة حجمها أو النهوض بمستواها من حيث الجودة ومن ثم تمكينها من المنافسة في السوق الخارجية.وقد تكون هذه المزايا أو الإعانات التي تمنح لتشجيع الصادرات في شكل مباشر أو غير مباشر.

1.الإعانات المباشرة: تأخذ شكل مبلغ من النقود تدفعه الدولة لتشجيع أو دعم نشاط تصديري معين،ويتحدد هذا المبلغ على أساس قيمي أي في شكل نسبة مئوية من قيمة السلعة أو على أساس نوعي أي بحسب الكمية المصدرة عددا أو وزنا.

2.الإعانات غير المباشرة: وعادة ما تأخذ صورة امتيازات تمنحها الدولة للمشروع التصديري لتدعيم مركزه المالي ومن أمثلة تلك الامتيازات بعض الإعفاءات الضريبية للمشروعات العاملة في بعض الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية في مجال التصدير، وأيضا التسهيلات الانتمائية في مجال منح القروض قصيرة أو طويلة الأجل لتلك المشروعات وذلك بأسعار منخفضة أو تيسير الحصول على القروض وتسديدها على آجال طويلة.[2]

---

[1]–فيصل لوصيف، المرجع السابق ، ص 22

[2]– الفت ملوك، **سياسة التجارة الخارجية**، تابع محاضرات التجارة الزراعية الدولية ، ص6

الفرع الثالث: نظام الحصص وتراخيص الاستيراد

أولا: نظام الحصص:

يقصد بنظام الحصص فرض قيد كمي على الصادرات أو الواردات من سلعة معينة، ويأخذ هذا القيد الكمي شكل الحد الأقصى، حيث تحدد الدولة حصة معينة (كمية أو قيمية) من السلعة يسمح باستيرادها خلال فترة زمنية محددة، يحظر استيراد ما يجاوز تلك الحصة . ويفضل نظام الحصص عن نظام الرسوم الجمركية من حيث الفعالية في مجال تقييد الواردات لأن نظام الحصص يضمن للدولة منع استيراد السلع الأجنبية بعد بلوغه الحد الأقصى الذي تقرره الحصة وهو ما لا يمكن أن يتحقق بواسطة الرسوم الجمركية بنفس هذا القدر من الفعالية. فقد يستمر الطلب المحلى على السلعة المستوردة بالرغم من ارتفاع ثمنها نتيجة فرض الرسوم الجمركية عليها وذلك بعد الحد الذي ترغب فيه السلطات المختصة، ويحدث ذلك في حالة الطلب ضئيل المرونة على السلع المستوردة.

ثانيا: تراخيص الاستيراد:

يقصد بنظام تراخيص الاستيراد عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك وقد يكون الغرض من هذا النظام هو حماية الإنتاج المحلى من الواردات المنافسة من دول معينة فيرفض الترخيص باستيراد بعض السلع من تلك الدول. كما قد يكون الغرض منه تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عن مقدارها، فيقتصر السماح بدخول السلعة على الكميات المرخص باستيرادها.

وعادة ما يكون نظام تراخيص الاستيراد مقرونا ومكملا لنظام الحصص، حيث تستخدم التراخيص لتنظيم توزيع الحصص المصرح بها على المستوردين الوطنيين.[1]

[1]- الفت ملوك، مرجع سابق، ص6-7

المبحث الثاني: صور تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على التنمية

المطلب الأول: على المستوى الداخلي

الفرع الأول: تحسين المستوى المعيشي

اولا: تعريف المستوى المعيشي:

يُمكننا أَن نُعِرفه على أنه "مجموع ما يملكه الفرد أو المجتمع من سلع وخدمات سواء كانت مادية أو غير مادية (كالتعليم والصحة وغيرها)، خلال فترة زمنية معينة، والتي تم اقتناؤها بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة (كتوفيرها مجانياً من طرف الحكومة أو من أطراف أخرى)، حيث يعكس هذا المجموع مستوى الرفاهية لدى الفرد أو المجتمع ككل خلال نفس الفترة[1]."

مستوى المعيشة(Standard of Living):هو المستوى المتاح من الثروة والرفاهية والسلع والخدمات والضروريات والأساسيات لطبقة اقتصادية معينة أو منطقة جغرافية.[2]

ثانيا: عناصر المستوى المعيشي:[3]

- **المدخل الاقتصادي أو النقدي:** طبقًا لهذا المدخل نعني بمستوى المعيشة ذلك المستوى من الدخل أو الإنفاق المطلوب للوصول إلى مستوى معين من المعيشة وعليه فإن هذا المستوى للدول المُختلفة يقاس بمستويات الدخل المتوسط للفرد فيها، أو بمتوسط استهلاكه أو إنفاقه.
- **مدخل القدرات الإنسانية (مدخل الاستطاعة):** حسب الاقتصادي أمارتيا سن هناك علاقة

[1]- كون فتيحة، خليل عبد القادر، " **دراسة تحليلية لمستوى المعيشة بالجزائر خلال الفترة2001-2018** "، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية،المجلد08العدد01، 2020، ص 284-285

[2] -**https://hbrarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85**

[3]- كون فتيحة، خليل عبد القادر، نفس المرجع، ص286

واضحة بين مدخل القدرات ومستوى المعيشة حيث عند تصميم السياسات والتقييمات الاجتماعية يجب أن يكون التركيز على ما يستطيع الناس أن يكونوا عليه، وعلى نوعية حياتهم، وعلى إزالة العقبات التي تعترضهم في هذه الحياة بحيث تكون لهم حرية أكبر لأن يعيشوا نوعية الحياة التي يجدونها،وهكذا فإن مستوى المعيشة يتعين مناقشته في ضوء قدرات الناس الفعلية المتاحة لهم للقيام بالأنشطة والأفعال التي يريدون أن يُمارسونها، ولأن يكونوا على النحو الذي يريدونه.

- **مدخل الحاجات الإنسانية:** يرتبط مستوى المعيشة بدرجة الوفاء بالحاجات الإنسانية، حيث أن الاختلاف في مستويات المعيشة هو الاختلاف في مستوى إشباع هذه الحاجات والوسائل المُستَخدمة لذلك، فمستوى المعيشة الفعلي يُقاس بمستوى إشباع الحاجات الإنسانية للفرد أو الجماعة في أي من مستوياتها المُجتمعية (أسرة، عائلة، مجتمع محلي، مجتمع وطني....الخ)، وهو ما يرتبط بكل من الاستهلاك الخاص والعام لوسائل الإشباع، وما لذلك من علاقة بآليات وسياسات توزيع وإعادة توزيع الدخل وامتلاك عناصر الثروة والحصول على عائداتها.

الفرع الثاني: زيادة الدخل القومي والتقليل من مستوى الفقر

أولا : مفهوم الدخل القومي:

الدخل القومي هو مجموع العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج من المواطنين مقابل استخدام هذه العناصر في إنتاج السلع والخدمات سواء أكان ذلك داخل البلد أو خارجه من خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.[1]

للتجارة الخارجية ارتباط وثيق بالدخل القومي، حيث تبدو وكأنها جسر تعبر عليه تقلبات الدخل من دولة لأخرى، و يتوقف اثر هذه التقلبات على أهمية التجارة الخارجية

[1] -https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/11/11_2020_06_07!12_25_08_PM.pdf

بالنسبة لكل بلد، و يتجلى ارتباط و اثر التجارة الخارجية على الدخل الوطني في كل عملية استيراد و تصدير، حيث يعتبر التصدير من مصادر الإنفاق المقدمة لما يوزع من الدخول، و نقصانها يعنى حرمان الاقتصاد القومي من مورد مهم من موارد الدخل، و يمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

الدخل القومي = الاستهلاك + الاستثمار+ الإنفاق الحكومي + الصادرات+ الواردات.

بافتراض ثبات الاستهلاك و الاستثمار و الإنفاق الحكومي نقول أن الدخل سوف يرتفع من فترة إلى أخرى كلما ازدادت الصادرات أو كلما انخفضت الواردات، و العكس عند تراجع الصادرات و ارتفاع الواردات[1].

ثانيا : أهمية الدخل القومي:[2]

1-يعد الدخل القومي احد المؤشرات الاقتصادية الهامة في تتبع تطور النشاط الإنتاجي في البلد،فدراسته خلال فترة زمنية تعكس حالة النمو أو الركود في الاقتصاد القومي خلال هذه الفترة.

2-يعد تقدير الدخل القومي للسنوات السابقة في العصر الحديث (عصر التخطيط الاقتصادي) مؤشرا هاما لوضع الخطة وتنفيذها وكذلك تحديد مكونات هذا الدخل كل ذلك يعد أمرا ضروريا لإنارة الطريق أمام واضعي الخطة الاقتصادية والتنموية.

3-يعد مستوى الدخل القومي الحقيقي (كمية السلع والخدمات) وتوزيعه بين الأفراد عاملا هاما محددا لمستوى المعيشة للأفراد (الرفاهية الاقتصادية).

4-يستخدم في تقرير مستوى التنمية الاقتصادية ومدى مساهمة القطاعات المختلفة في النمو الاقتصادي للدولة.

[1]- بن لحرش صراح، **(تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال ،2012- 2013 ، ص 5- 6

[2] - **https://www.annajah.net/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%AE%D9%84**

5-يعمل كوسيلة مساعدة للدولة تتمكن من خلالها من القيام بوضع سياساتها الاقتصادية،ويساعد على صياغة النماذج الاقتصادية، ومعالجة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد القومي لدولة ما.

الفرع الثالث: تحسين النمو الاجتماعي والثقافي

عبارة عن التغيير الذي يلحق بالمجتمع حتى تشبع احتياجاته وزيادة نمو العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع مما يجعلهم يبدعون و ينشطون فكريا أدبيا أو فنيا وحتى عمليا. فالتنمية الاجتماعية تتضمن تغيير الأوضاع الاجتماعية السائدة والتي اكتسبتها المجتمعات لأسباب ما كالحروب و الاستعمار و محاولة مسايرتها مع متطلبات العصر بطرق حديثة بغرض إعداد بنية اجتماعية جديدة و صلبة تقوم على[1] :

- إشراك أفراد المجتمع نفسهم في برامج التنمية لتحسين ظروف معيشتهم؛
- ملائمة هذه البرامج التنموية مع ظروف المجتمع و البيئة التي ينتمون إليها؛
- تحقيق التوازن بين المفهوم الاجتماعي و المفهوم الاقتصادي؛

أما التنمية الثقافية فترتبط بالمعرفة و المعتقدات و الفنون الأخلاقيات و القوانين و التقاليد و كل العادات لدفع القدرات الإنتاجية للمجتمع حتى تتجاوب مع مستلزماته و طموحاته إما الاقتصادية لزيادة معدل الدخل والاجتماعية كالآداب و الفنون.

[1]- رجراج الزوهير، **(التنمية المحلية في الجزائر- واقع وآفاق)**،أطروحة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3 ،2012- 2013، ص 16

المطلب الثاني: عـلـى الـمـسـتـوى الخارجي

الفرع الأول: تشجيع الصادرات و جلب الاستثمارات الأجنبية

توجد العديد من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو، فزيادة الصادرات من شأنها التعظيم في نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن أولوية الناتج حسب الإنفاق وكذلك الشأن بالنسبة لخفض الواردات، كما أن تنامي الصناعات الموجهة للتصدير يؤدي إلى تعظيم فرص العمل وزيادة الأجور، وبالتالي تعظم من الناتج ضمن أولوية الناتج حسب المداخيل، بالإضافة إلى أن تنامي القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجهة للصادرات يعظم من نمو الناتج في إطار تحقيق القيمة المضافة، أضف إلى ذلك التأثيرات غير المباشرة بفعل الأثر على الإنتاجية باعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر النمو، وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة وغيرها من الآليات غير المباشرة[1].

- **التصدير:**

ويعتبر ضرورة لتحقيق إيرادات بالنسبة لكل دولة تنتج سلع وخدمات، والمنظور الاقتصادي للتصدير هو عبارة عن تدفق السلع المنتجة محليا وتصريف الفائض منها إلى الخارج للحصول على العملة الصعبة، والزيادة في الدخل الوطني. وبالتالي إضافة قوة جديدة للإنفاق الكلي، حيث بزيادة الصادرات يحصل المصدرين على الدخل الإضافي الذي يدفعهم إلى الزيادة في إنفاقهم.

-الاستيراد:

وهو عبارة عن الشراء من خارج الحدود الجغرافية للبلد المستورد، وهو الإنفاق الكلي، حيث يؤدي الاستيراد إلى سحب جزء من القوة الشرائية الوطنية وإنفاقها على السلع والخدمات الأجنبية، الأمر الذي يضاعف من تيار الإنفاق في الداخل ويزيد قوة في الخارج ،وهناك

[1]- سعيد احسن ، مرجع سابق، ص11

نوعان، النوع الأول يتمثل في الواردات الملموسة كالسلع، أما الثاني فيشمل الواردات غير الملموسة المتمثلة في الخدمات السياحية[1].

الفرع الثاني: تحرير الاقتصاد الوطني

الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي:

مما تطلب لجوء الجزائر لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول منهما على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية.

وقد بدأ دور الصندوق يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي صندوق النقد الدولي في شهر مارس 4909 الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق فأكدت على: " المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزما الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف " كما أكدت رسالة الحكومة بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص[2].

الاتفاق مع نادي باريس: توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي في عام 4991 إلى نادي باريس، حيث اجتمعت مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وممثلين عن بعض بنوك التنمية الجهوية المعنية، واتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت الجزائر

[1]– بن لحرش صراح، مرجع سابق، ص5

[2]– بطاهر علي، " **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر** " ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة شلف، ص181–182

اتخاذها، ومحاولاتها المستمرة لتطوير السياسات النقدية والمالية، والتزامها بتعهداتها اتجاه الجهات الدولية في ضوء الحدود الممكنة[1].

الفرع الثالث : تعزيز وتحسين العلاقات الدولية

أولا: العلاقات الاقتصادية الدولية:

هي دراسة للعلاقات والتفاعلات والمعاملات والأنشطة المختلفة التي تتم بين مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية، وكذلك الشركات دولية النشاط، والمنظمات الاقتصادية الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ولجنة العشرين، ومنظمة التجارة العالمية. وتضم دراسة العلاقات الاقتصادية موضوعات على جانب كبير من الأهمية منها دراسة وإدارة نظام النقد الولي، والأزمة الاقتصادية العالمية للديون الخارجية، وكذلك ظاهرة الديون الشركات متعددة الجنسيات ونفاذها إلى دول العالم الثالث.[2]

ثانيا: عوامل نشأة العلاقة الاقتصادية الدولية :[3]

أ . نشوء دول ذات سيادة :

فبظهور الدول الحديثة برزت عدة مبادئ ساهمت بشكل مباشر في تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية أهمها:

. مبدأ حرية الدولة في ممارسة نشاطها

. مبدأ عدم تدخل الدول في شؤون بعضها

. مبدأ مساواة الدول

. مبدأ حصانة الدول

[1]– بطاهر علي، مرجع سابق، ص 183

[2] –https://www.marefa.org/%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA

[3] –https://cpos.tu.edu.iq/psd/images/2017/Economic_relations/1

ب . **نشوء المنظمات الدولية والإقليمية:**

من الأسباب الرئيسية لنشوء وازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية بروز المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة هيئة الأمم المتحدة على الصعيد الدولي ومنظمة جامعة الدول العربية على المستوى الإقليمي العربي. وقد تبدو هذه المنظمات للوهلة الأولى بأنها منظمات سياسية إلا أنه من بين أهدافها تنمية العلاقات الاقتصادية والاقتصادية بوجه عام بين الدول المنظمة لها مرت العلاقات الاقتصادية الدولية بثلاث مراحله هي:

-المرحلة الأولى الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية

-الانتقال من الرأسمالية التنافسية إلى الاحتكارية

-العولمة والثورة العلمية والتكنولوجية

1-هيئة الأمم المتحدة

إن من بين المهام التي تقع على عاتق هيئة الأمم المتحدة "تحقيق التعاون الاقتصادي بحل القضايا الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني"، المادة الأولى-فقرة 2 من الميثاق.كما أن الفصلين التاسع والعاشر من نفس الميثاق يحددان دور الهيئة في المجال الاقتصادي، إضافة إلى أن الهيئة تتوفر على المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي هو أحد أجهزتها الرئيسية والذي تتمثل مهمته الأساسية في تنسيق أنشطة مختلف الوكالات المتخصصة في المجالات المتعددة للعلاقات الاقتصادية الدولية (يختص بتفعيل التدابير الاقتصادية والاجتماعية لميثاق الهيئة بهدف تطوير التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول كما ينسق أنشطة الوكالات المتخصصة لهيئة الأمم المتحدة....) وتمتد قوانين هيئة الأمم المتحدة وتنظيماتها حاليا إلى أغلب القضايا الاقتصادية الدولية كالتجارة الدولية والاستثمار الخارجي والمشاكل المالية الدولية.[1]

[1]- نادية الهواس، **محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية**، مسلك القانون العام السداسية السادسة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس المغرب، 2013-2014، ص 3

2-المؤسسات المالية والتجارية الدولية

يتمثل الإطار المنظم للعلاقات المالية والنقدية الدولية وأيضا العلاقات التجارية الدولية في المؤسسات التي تم إنشاؤها مع نهاية الحرب العالمية الثانية[1].

[1]- نادية الهواس، المرجع السابق، ص 3

خـاتـمـة

خـــاتـــمـــة

تهتم الدبلوماسية الاقتصادية بالعامل الاقتصادي، خاصة بعد الظهور القوى الاقتصادية حيث تزايد اهتمام مفهومها، و ذلك عن طريق توضيح بعض المفاهيم المتعلق بها، و شملت مرتكزات و العوامل التي تؤثر في أسلوب الدبلوماسية الاقتصادية. وتعتبر الدبلوماسية الاقتصادية من أهم الرهانات وأولويات الأنظمة العربية، وهذا لان التطورات الكبيرة التي يشهدها العالم في شتى الميادين، وأمام تعاظم القوى الدولية والتكتلات الإقليمية، فانه ليس لأي دولة أن تعيش بمعزل عن باقي دول العالم.

تعد الدبلوماسية الاقتصادية أداة الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسية الخارجية، وتستخدم الدبلوماسية الاقتصادية من طرف أطراف الدولية قوية تضغط بها على الأطراف أقل قوة، بغية تحقيق مصالحها الاقتصادية و السياسية، فهي تعد الإطار التنظيمي لهذه العلاقات بين الدول، من أجل تحصيل مكانة الاقتصادية العالمية.

بحيث يتضح جليا أن "الدبلوماسية الاقتصادية" لها علاقة قوية وطردية مع نمو التجارة الخارجية وتنوعها، ومع تطور الاستثمار الأجنبي وتعمقه في الاقتصاد الوطني. بل إن بعد الأبحاث تقدم "الدبلوماسية الاقتصادية" عن الاتفاقيات التجارية والتكامل الإقليمي، وهذه النتيجة مهمة وتتمح الموضع بعدا آخر للتحليل في دراسات لاحقة والحلول الدبلوماسية والأطر التفاوضية هي السبيل الوحيد لتمرير العلاقات وتفادي الخلافات، وبناء التكملات بما يخدم المصالح المشتركة في جميع المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

لابد أن نذكر أن الدبلوماسية الاقتصادية إما تقوم على أنظمة وقواعد محددة، أو تقوم على أساس التعاون الطوعي، فعلى سبيل المثال في تسعينيات القرن الماضي قدمت منظمة التجارة العالمية قواعد التجارة في الزراعة، والخدمات، وآلية تسوية المنازعات، كما أدرجت الالتزامات الدولية المتعلقة بتغير المناخ، وحماية طبقة الأوزون، وجُسدت في معاهدات الأمم

المتحدة الرسمية. أما التطور العام للنظام النقدي فقد كان بعيداً عن القواعد، وأقرب إلى التعاون الطوعي، حيث أن تدفق المعلومات عن الأوضاع النقدية يقوم بالدور الذي تقوم به القواعد القانونية لتحقيق التعاون الدولي النقدي والمالي. ففي الأزمات المالية قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي رداً على الأزمات المالية بإيجاد آليات لتوفير البيانات الاقتصادية المتعلقة بالإجراءات النقدية، والسياسة الضريبية، وتنظيم المؤسسات المالية. إلا أنه لابد لنا من القول إن القواعد الدولية تتميز بأربع فوائد واضحة على التعاون الطوعي، فهي أكثر متانة أمام الأزمات الاقتصادية، كما أنها أكثر عدالة، فكل الأطراف خاضعة لذات القواعد، وهذا يدعم موقف الأعضاء الضعيفة أمام الأعضاء القوية ذات النفوذ، أما التعاون الطوعي فيسيطر عليه الأعضاء الأقوياء، فعلى سبيل المثال فشلت مفاوضات سياتل لافتقارها إلى الشفافية والعدالة،و التعاون الطوعي يمكن أن يصبح نخبوياً وغير شفاف. أما الأنظمة التي أساسها قاعدة فيمكن اعتبارها شفافة إلى حد ما، كما أن سيادة الحكومة في التعاون الطوعي تنكمش. أما بالنسبة للقواعد القانونية فهي صاحبة السيادة

فكان التحدي أمام الدبلوماسية الاقتصادية يظهر في كيفية تحقق تصالح الأنظمة المحلية مع القواعد الدولية، وجعلها متوافقة خاصة أن الأنظمة المحلية تتضمن المصالح الاقتصادية للمواطن العادي، بالإضافة إلى الوكالات التنظيمية، مثل التنظيمات المالية، ووكالات البيئية. فالدول المتقدمة أقنعت نفسها بأنها في حال جعلت أنظمتها المحلية متوافقة مع القواعد الدولية فإن ذلك سيفتح أمامها الأسواق العالمية، وهذا ما مكنها من الاستفادة من دبلوماسيتها الاقتصادية، على عكس الدول النامية التي كانت ممانعة لإحداث تغييرات في سياساتها المحلية، وطالبت بإحداث تغييرات في النظام الاقتصادي لصالحها

خاتمة

فهرس المحتويات

العنـــــوان **الصـفحة**

مقدمة..... **(1-5)**

خطة البحث..... **(7-8)**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية والدبلوماسية الاقتصادية..... **(1-5)**

المبحث الأول: الجوانب الاصطلاحية للتنمية..... **(1-5)**

المطلب الأول: مفهوم التنمية..... **(1-5)**

الفرع الأول: الاتجاهات النظرية للتنمية..... **(1-5)**

الفرع الثاني: تعريف التنمية..... **(1-5)**

الفرع الثالث: مراحل تطور التنمية..... **(1-5)**

المطلب الثاني: أقسام التنمية وأنواعها..... **(1-5)**

الفرع الأول: التنمية الاقتصادية..... **(1-5)**

الفرع الثاني: التنمية الاجتماعية..... **(1-5)**

الفرع الثالث: التنمية السياسية..... **(1-5)**

المبحث الثاني: الجوانب الاصطلاحية للدبلوماسية الاقتصادية..... **(1-5)**

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية..... **(1-5)**

الفرع الأول: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية..... **(1-5)**

الفرع الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية والمفاهيم الدولية..... **(1-5)**

الفرع الثالث: اهمية واهداف الدبلوماسية الاقتصادية..... **(1-5)**

المطلب الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية..... **(1-5)**

الفرع الأول: واقع الاقتصاد الجزائري..... **(1-5)**

الفرع الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري..... **(1-5)**

الفصل الثاني: أدوات وصور تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على التنمية..... (1-5)

المبحث الأول: أدوات تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على التنمية..... (1-5)

المطلب الأول: الأدوات الاقتصادية..... (1-5)

الفرع الأول: المفاوضة الاقتصادية..... (1-5)

الفرع الثاني: الاندماج أو التكامل الاقتصادي..... (1-5)

الفرع الثالث: التعاون الاقتصادي والاتفاقيات الدولية..... (1-5)

المطلب الثاني: الأدوات التجارية..... (1-5)

الفرع الأول: نظام التعريفة الجمركية Tarifs..... (1-5)

الفرع الثاني: نظام الحصص Quotas..... (1-5)

الفرع الثالث: نظام الإعانات Subsidies..... (1-5)

المبحث الثاني: صور تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على التنمية..... (1-5)

المطلب الأول: على المستوى الداخلي..... (1-5)

الفرع الأول: تحسين المستوى المعيشي..... (1-5)

الفرع الثاني: زيادة الدخل القومي..... (1-5)

الفرع الثالث: تحسين النمو الاجتماعي والثقافي..... (1-5)

المطلب الثاني: على المستوى الخارجي..... (1-5)

الفرع الأول: تشجيع الصادرات وجلب الاستثمارات الأجنبية..... (1-5)

الفرع الثاني: تحرير الاقتصاد الوطني..... (1-5)

الفرع الثالث: تعزيز وتحسين العلاقات الدولية..... (1-5)

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1- غازي عبد الرحمان القصيبي ، **التنمية الأسئلة الكبرى** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، 1992

2- إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها** . الطبعة 1، القاهرة ، دار الشروق ، 2000

3- إبراهيم العسل، **التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت/لبنان/، الطبعة الأولى، 1416هـ- 1996م

4- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص-النظريات الاستراتيجيات-المشكلات**، مطبعة البحيرة، اكتوبر 2018

5- طلعت مصطفى السروجي، **التنمية الاجتماعية المثال والواقع**، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2001

6- جوزيف إم سيراكوسا، **الديلوماسية مقدمة قصيرة جدا** ، دار النشر مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، الطبعة الأولى ، 2015

ثانيا:المقالات والمجلات العلمية

1- العابد ميهوب، " **مفهوم التنمية في فكر مالك بن نبي** " ، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر، العدد02 جوان 2012

2- معمري بن عيسى ، " **التنمية تطور مفهومها واهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية** "، مجلة أبحاث ، العدد05 ، جامعة الاغواط ، 2018

3- معاذ النجاري ، " **الاتجاهات النظرية في سوسيولوجيا التنمية** " ، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية ،مركز جيل البحث العلمي، ،العام الثامن ،العدد81 ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، المغرب، 2021

4- دحماني علي ، "**أنواع التنمية وأهميتها بالنسبة للمجتمعات خاصة المتخلفة** "، دراسات اقتصادية ، العدد 17

5- مجلة دراسات في التنمية والمجتمع ،مجلة دولية محكمة يصدرها مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، دار التل للطباعة ،العدد الثالث ، ديسمبر2015

6- محمد بلفضل، " **مفهوم ورهانات التنمية المستدامة** " ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،المجلد الثالث عشر ، العدد02، كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة تيارت – الجزائر ،2020

7- زين العابدين دايلي، نبيل كريبش ، " **التنمية السياسية كمدخل مفاهيمي معرفي** " ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد13 ، العدد 01 ، جامعة جيجل (الجزائر) ، 2022

8- عمر محوز ، " **متغير التنمية السياسية في علاقة الحكم الراشد بأخلقة الحياة السياسية** " ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة وهران(2)-محمد بن احمد

9- ياحي مريم، **الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية الاقتصادية**، كلية الحقوق ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثالث ، جامعة المسيلة، 2018

10- جوادي نور الدين، " **نموذج عمل مقترح لتعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية في الإستراتيجية الجزائرية للتصدير خارج المحروقات** " ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد24العدد02، جامعة الوادي، الجزائر، 2021

11- فيروز مزياني، " **الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية** " ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد08العدد15، جامعة باتنة الجزائر ، 2019

12- أسماء عياط ، " **الدبلوماسية الاقتصادية في عصر الذكاء الاقتصادي والعولمة الاقتصادية** " ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد الخامس العدد1، جامعة طاهري محمد ، بشار، الجزائر، 2019

13- أسماء عياط ، " **الذكاء الاقتصادي كوسيلة لإنجاح عمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية** " ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد05العدد02، جامعة طاهري محمد ،بشار، الجزائر، 2018

14- نورة شرع ،عبد الرزاق مولاي لخضر ، أحمد لعمى، " **دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر** " ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،2020

15- ل.بن يوب، **" محاضرات في مقياس التكامل الاقتصادي "**، كلية العلوم الاقتصادية،التسيير وعلوم تجارية،جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس،2015 – 2016

16- دموم كمال ، **" الاندماج الاقتصادي الدولي وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول النامية حالة الجزائر "** ، مجلة الاقتصاد الصناعي ،العدد05 ديسمبر 2013، جامعة سطيف ،2013

17- سعيد احسن، مطبوعة في مقياس تقنيات التجارة الخارجية ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد مهري-قسنطينة ،2019-2020

18- كون فتيحة، خليل عبد القادر، " **دراسة تحليلية لمستوى المعيشة بالجزائر خلال الفترة2001-2018** " ،المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية،المجلد08العدد01، 2020

19- بطاهر علي، " **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر** " ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة شلف

20- - نادية الهواس، **محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية**، مسلك القانون العام السداسية السادسة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2013-2014

ثالثا: الرسائل والمذكرات الجامعية

1- ليلى لعجال ، **(واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص الديمقراطية و الرشادة ، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية" جامعة قسنطينة 2009- 2010

2- صدام يوسف جميل دغش، **(اثر الدين العام على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة 1990- 2015)**، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاد المال والأعمال، جامعة ال البيت ، 2019/2018

3- نجاة يحياوي، **(معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي، دراسة ميدانية في بلدية-عين الناقة-بسكرة-)** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، 2004/2003

4- علي بن سليمان بن سعيد الدرمكي ، **(التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان 1981-2012)**، رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، سلطنة عمان ، 2012

5- صلاح الدين حمد، **(أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية)** ، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق ، 2015

6- سهى شويحنة، **(الدبلوماسية الاقتصادية)**، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي، رسالة أُعدت لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي ، جامعة حلب ، ه .1434\2013 م

7- اكرام مياسي، **(الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير،2007-2008

8- فيصل لوصيف، **(أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة1970-2012)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير،تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،2013-2014

9- بن لحرش صراح، **(تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال ،2012- 2013

10- رجراج الزوهير، **(التنمية المحلية في الجزائر- واقع وآفاق)**،أطروحة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3 ،2012- 2013

ثالثا: المواقع الالكترونية

- https://www.edarabia.com
- https://mawdoo3.com
- https://cte.univ-setif2.dz
- https://mafaheem.info
- https://hbrarabic.com
- http://thesis.univ-biskra.dz
- https://uomustansiriyah.edu.iq
- https://www.annajah.net
- https://www.marefa.org
- https://cpos.tu.edu.iq
- https://www.gov.il